



من "فريج" إلى عاصمة: مسح الثروة الاجتماعية في قطر

تقرير موجز

يناير 2016

معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية

جامعة قطر

ص.ب. 2713، الدوحة- قطر



جدول المحتويات

7	تمهيد
9	شكر وتقدير
12	المقدمة
14	أولاً: الثروة الاجتماعية التكافلية
14	نصف القطريين تقريباً يفضلون المجلس مكاناً للقاءاتهم الاجتماعية
15	انخفاض كبير في نسبة العمال الذين يتناولون وجبات الطعام مع أصدقائهم
15	تراجع في نسبة القطريين و العمال الذين يزورون الحدائق والمجمعات التجارية مع أصدقائهم
16	ارتفاع في نسبة حضور القطريين للمجالس بشكل منتظم
17	ارتفاع واضح في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بين جميع فئات المشاركين
18	معظم القطريين و المقيمين يشعرون بأنهم مقبولون في أحيائهم
19	تحتل العائلة أهمية بالغة لدى جميع فئات المشاركين
21	ثانياً: الثروة الاجتماعية الجسرية
21	سنة من كل عشرة مقيمين لديهم صديق قطري واحد على الأقل
21	ارتفاع في نسبة القطريين الذين لديهم زملاء عمل مقيمون
22	ارتفاع في نسبة الثقة العامة بين القطريين والمقيمين والعمال بمن حولهم
23	ارتفاع ثقة القطريين في مجموعات المقيمين المختلفة
26	يحبذ أغلب القطريين السكن بجوار عائلات قطرية
28	الإسلام وإتقان اللغة العربية أهم معايير الحصول على الجنسية بالنسبة للقطريين
29	غالبية المشاركين من القطريين والمقيمين يحبذون أن يكون مديرهم قطري
30	غالبية المشاركين القطريين والمقيمين يحبذون العمل مع زملاء عمل قطريين أو عرب
32	ثالثاً: الثروة الاجتماعية المؤسسية
32	مشاركة المواطنين والمقيمين في مؤسسات المجتمع المدني
34	ارتفاع في نسبة ثقة القطريين والمقيمين بمؤسسات الدولة
35	المقيمون يثقون بالبنية التحتية أكثر من القطريين
35	ارتفاع ثقة القطريين بالمصادر الغير رسمية للأخبار والمعلومات

37 تدني في نسب التطوع والتبرع الخيري لدى القطريين والمقيمين
42 المنهجية
42 تصميم عينة القطريين والوافدين
44 تصميم عينة العمّال
45 حجم العينة، عدم الاستجابة ونسبة الخطأ في اختيار العينة
47 الوزن
47 الأوزان الأساسية
48 عوامل التعديل لعدم الاستجابة
48 معايرة الوزن
48 وضع الاستبيان
49 إدارة المسح

قائمة الأشكال

- الشكل 1-1: أكثر الأماكن التي يجتمع فيها المشاركون مع أصدقائهم 14
- الشكل 2-1: نسبة تناول كل فئات المشاركين وجبة الغداء أو العشاء مع أصدقائهم خلال الأسبوعين الماضيين 15
- الشكل 3-1: زيارة الحدائق والمجمعات التجارية مع الأصدقاء لكل فئات المشاركين 16
- الشكل 4-1: مدى حضور القطريين و المقيمين للمجالس بانتظام 17
- الشكل 5-1: استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لكل فئات المشاركين 18
- الشكل 6-1: تقبل أهل الحي لبعضهم 19
- الشكل 7-1: مدى أهمية العائلة والأصدقاء والمناسبات الاجتماعية في حياة القطريين 19
- الشكل 8-1: مدى أهمية العائلة والأصدقاء والمناسبات الاجتماعية في حياة المقيمين 20
- الشكل 9-1: مدى أهمية العائلة، والأصدقاء والمناسبات الاجتماعية في حياة العمال 20
- الشكل 1-2: أصدقاء المشاركين من القطريين (2015) 21
- الشكل 2-2: نسبة زملاء العمل للقطريين من المجموعات التالية 22
- الشكل 3-2: نسبة الثقة العامة في الناس لدى المجموعات التالية 23
- الشكل 4-2: ثقة القطريين في المجموعات التالية 24
- الشكل 5-2: ثقة المقيمين في المجموعات التالية 24
- الشكل 6-2: ثقة العمال في المجموعات التالية 25
- الشكل 7-2: ثقة القطريين تجاه المجموعات التالية المضافة في 2015 26
- الشكل 8-2: درجة تحبب القطريين أن ينتهي جيرانهم لإحدى المجموعات التالية 27
- الشكل 9-2: درجة تحبب المقيمين أن يكون جيرانهم ينتمون لإحدى المجموعات التالية 27
- الشكل 10-2: درجة تحبب العمال أن ينتهي جيرانهم لإحدى المجموعات التالية 28
- الشكل 11-2: رأي القطريين في الشروط المهمة للحصول على الجنسية القطرية 28
- الشكل 12-2: تحبب القطريين أن يكون مديرهم من المجموعات التالية 29
- الشكل 13-2: تحبب المقيمين أن يكون مديرهم من المجموعات التالي 30
- الشكل 14-2: تحبب القطريين أن يكون زملاء العمل من المجموعات التالية 30
- الشكل 15-2: تحبب المقيمين أن يكون زملاء العمل من المجموعات التالية 31
- الشكل 1-3: مشاركة القطريين في الجمعيات والمؤسسات المختلفة 32
- الشكل 2-3: مشاركة المقيمين في الجمعيات والمؤسسات المختلفة 33
- الشكل 3-3: ثقة المقيمين في الأنظمة التالية 34
- الشكل 4-3: ثقة القطريين في الأنظمة التالية 34
- الشكل 5-3: الثقة في نظام البنية التحتية (2015) 35
- الشكل 6-3: نسبة ثقة القطريين بالمعلومات التي ترد من خلال الوسائل التالية 36

- الشكل 3-7: نسبة ثقة المقيمين بالمعلومات التي ترد من خلال الوسائل التالية 37
- الشكل 3-8: التبرع مادياً أو عينياً لأي جمعية خيرية أو ما شابه 38
- الشكل 3-9: التطوع في أي نشاط لجمعية خيرية أو ما شابه 38

قائمة الجداول

- جدول 5-1: الاستجابات بحسب كل مجموعة 46

تمهيد

يعتبر معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية (SESRI) بجامعة قطر، مؤسسة بحثية وتعليمية مستقلة. ومنذ نشأته في عام 2008 قام بتطوير آليات علمية بحثية بهدف توفير بيانات مسحية عالية الجودة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، ليستفيد منها صناع القرار والأكاديميين وكل المهتمين بالشأن المحلي والإقليمي، خاصة مع التطور الملحوظ الذي تمر به دولة قطر.

هذا التطور ألقى ولأرب بظلاله على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، مما يستوجب وقفة علمية لاستيعاب التغيرات الرئيسية التي طرأت على ديناميكية المجتمع، خاصة فيما يتعلق بقيم التكافل والتواصل الاجتماعي والعلاقات البينية لمختلف مكونات المجتمع، أو ما يصطلح على تسميته في الأدبيات العلمية "بالثروة الاجتماعية".

تضمنت دراسة "من فريج إلى العاصمة: مسح الثروة الاجتماعية في قطر" مقابلات مع عينة من المشاركين من القطريين، والمقيمين، والعمال الوافدين. كما تم خلال المسح إجراء 831 مقابلة مع قطريين 968 مقابلة مع مقيمين و754 مقابلة مع عمال وافدين، سيصل إجمالي المقابلات إلى 2553 مقابلة. طرحت الدراسة أسئلة متنوعة تستخدم في دراسات الثروة الاجتماعية، مثل معدل ووسائل التواصل مع الأصدقاء والعائلة وزملاء العمل واستخدام تقنيات الاتصالات الحديثة، ومواقع التواصل الاجتماعي، والمشاركة في أنشطة مع أفراد الحي أو من خلال المؤسسات المختلفة أو العمل. وتمت كتابة نتائج هذا التقرير بناءً على البيانات التي تم جمعها من المسح الأول والثاني لتقرير الثروة الاجتماعية في 2011 و 2015.

وقد تم إجراء البحث بمنحة خاصة من البرنامج الوطني لأولويات البحث العلمي تحمل الرقم 045-276-09 قدمها الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي (عضو في مؤسسة قطر).

قام بإعداد هذا التقرير كل من:

- الدكتور/ عبدالله ديوب، رئيس الهيئة البحثية، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، جامعة قطر
- ماجد محمد الأنصاري، باحث رئيسي، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، جامعة قطر
- أمينة أحمد البلوشي، مساعد إداري، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، جامعة قطر
- بثينة الخليفة، مساعد باحث رئيسي، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، جامعة قطر
- حنين القصاص، مساعد باحث، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، جامعة قطر
- شمسية العلي مصطفى، مساعد باحث، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، جامعة قطر
- أنجي المغربي، مدير مشاريع (الأبحاث)، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، جامعة قطر

شكر وتقدير

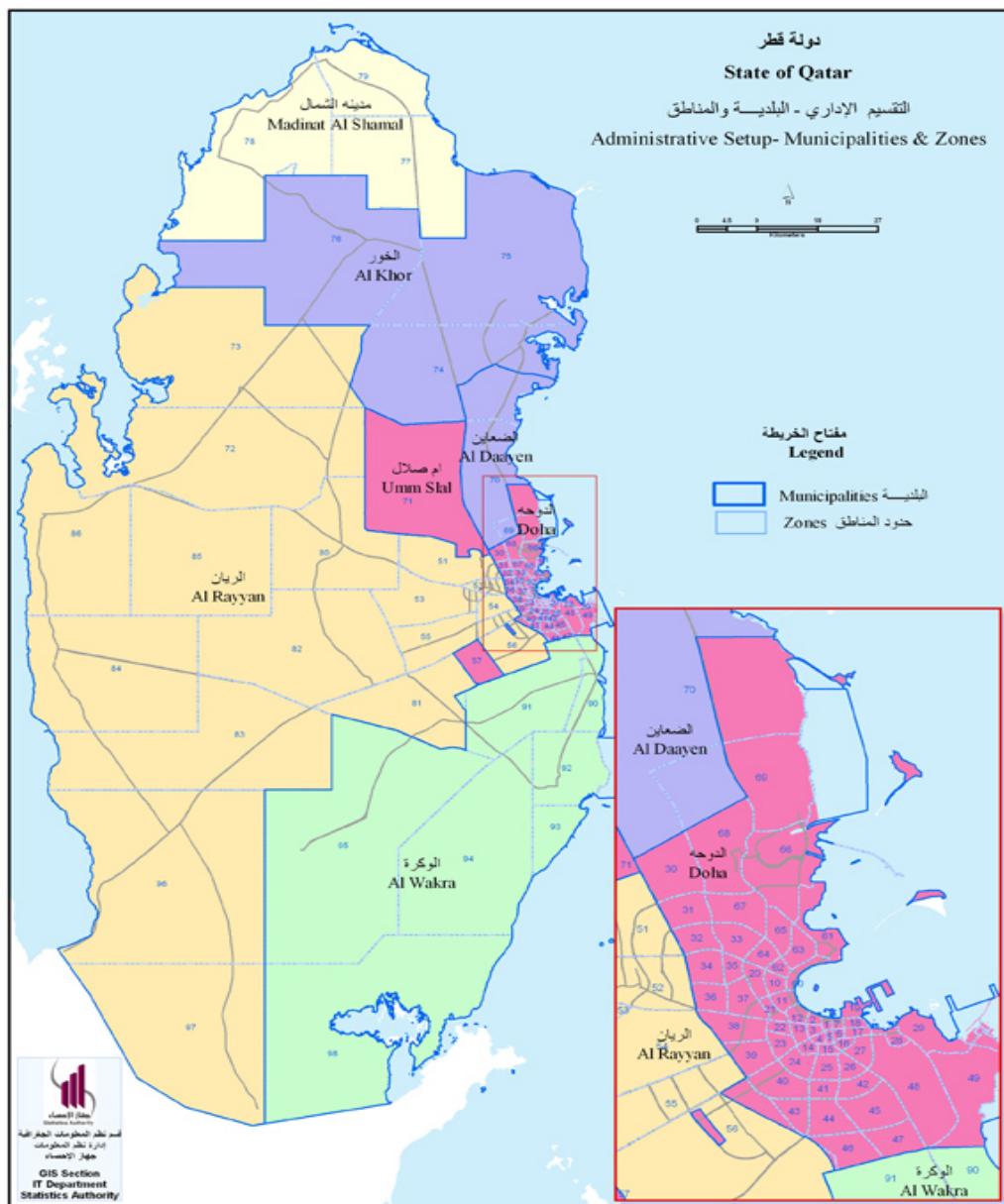
يتقدم معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسيحية بجزيل الشكر إلى المئات من المواطنين والمقيمين والعمال الذين ساهموا بأوقاتهم للمشاركة في هذا البحث المسيحي.

كما ساهم في إنجاح هذا العمل فريق من الباحثين والعاملين استفادوا من الدعم الكبير من مختلف الأطراف داخل الجامعة وخارجها. وقد شغل الدكتور عبد الله ديوب، رئيس الهيئة البحثية في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسيحية، منصب كبير الباحثين في المشروع وأشرف بنفسه على كافة تفاصيل المشروع منذ البداية وعمل معه في إدارة المشروع الباحثان بالمعهد كيين ترنج لي وماجد محمد الأنصاري اللذان شاركا في كافة مراحل المشروع. وعمل على إعداد هذا التقرير الباحث ماجد الأنصاري ومعه كل من أمينة البلوشي وحنين القصاص وبثينة الخليفي وشمسية مصطفى تحت إشراف الدكتور عبدالله ديوب.

كما ساهم العديد غيرهم بشكل جوهري في نجاح مسح الثروة الاجتماعية لعام 2016. وعلى رأسهم الدكتور المغيرة فضل الله السيد العوض، كمدير للعمليات المسيحية في تعيين أعضاء الفريق المنوط به إجراء المقابلات وتدريبهم بالإضافة إلى الإشراف على جمع البيانات. وقد برمج السيد أنيس ميلادي والسيد عصام عبد الحميد، اختصاصيا تقنية المعلومات، الاستمارة التي تم استخدامها في جمع البيانات وإدخالها. أما في مرحلة تحليل وضمان جودة البيانات، فقد قام الدكتور عبدالله ديوب والباحث الرئيسي الدكتور كين ترونج لي بإعداد البيانات للنشر ومراجعة جودتها.

يتحمل معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسيحية مسؤولية أي خطأ أو سهو في هذا التقرير. يمكن توجيه الأسئلة إلى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسيحية، على صندوق بريد رقم 2713، جامعة قطر، الدوحة، قطر. كما يمكن الوصول إلى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسيحية عن طريق البريد الإلكتروني sesri@qu.edu.qa أو موقع الإنترنت www.qu.edu.qa/sesri





المصدر: جهاز الإحصاء - قطر

المقدمة

تمر قطر اليوم بتحولات اجتماعية واقتصادية عديدة يرتبط الكثير منها بالتركيب الديموغرافية الاستثنائية للبلاد، هذا الواقع يجعل من الأهمية بمكان التعرف على طبيعة هذا المجتمع وتأثره بالتحولات المختلفة من حوله وخاصة ما يتعلق بالعلاقات بين الأفراد ومختلف المجموعات العرقية فيه، في نسختها الثانية، توفر دراسة "من فريج إلى عاصمة: مسح الثروة الاجتماعية في قطر" رؤية شاملة حول تفاعل أبناء المجتمع مع بعضهم وتقييماً علمياً للترابط بين أبناء المجموعة الواحدة وعبر المجموعات المختلفة.

لتحقيق هذا الهدف لجأنا لأحد أكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية انتشاراً في هذا المجال وهو الثروة الاجتماعية، تعرف الثروة الاجتماعية على أنها مجموع مؤشرات الترابط بين أبناء المجتمع الواحد سواء على مستوى العلاقات العائلية والشخصية أو بين المجموعات المختلفة في المجتمع بالإضافة إلى الثقة بالمؤسسات والخدمات العامة، وتدعم الكثير من الأبحاث فرضية الارتباط بين ارتفاع الثروة الاجتماعية في مجتمع ومعين وازدهار هذا المجتمع ومن أشهر هذه الدراسات ما طرحه روبرت بتنام 1 في دراسته الشهيرة عن أقاليم الجنوب والشمال الإيطالية التي يربط فيها بين ازدهار الشمال وارتفاع مؤشرات الثروة الاجتماعية فيه.

هذا التقرير الموجز يعرض مقارنة بين أهم نتائج دراسة الثروة الاجتماعية في عامي تنفيذها 2011 و 2015، وتم تقسيمه تبعاً للتقسيمات الواردة في أدبيات الثروة الاجتماعية المختلفة²، يعرض القسم الأول من التقرير نتائج مؤشرات الثروة الاجتماعية التكافلية وهي التي تدرس الترابط بين أفراد المجموعة الواحدة والعلاقات العائلية والشخصية، أما القسم الثاني فيعرض نتائج مؤشرات الثروة الاجتماعية الجسرية، والتي تتضمن العلاقة بين مختلف المجموعات والتواصل بين أفرادها، وأخيراً يعرض القسم

¹ بوتنام، روبرت د. (1993). كيف تنجح الديمقراطية: تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة. جامعة برنستون.

² ليونارد، م. (2004). الثروة الاجتماعية التكافلية والجسرية. انطباعات من لفاست، علم الاجتماع 38.5: 927-942.

الثالث نتائج مؤشرات الثروة الاجتماعية المؤسسية وهي المتعلقة بنظرة المواطنين والمقيمين تجاه الخدمات الحكومية والمصادر الإعلامية والمشاركة في العمل الخيري والتطوعي.

يخلص التقرير إلى أن الثروة الاجتماعية في قطر ما زالت عالية وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات التكافلية داخل المجموعة الواحدة، كما تشير النتائج إلى ارتفاع ملحوظ في مؤشرات الثقة بين القطريين والمقيمين بشكل خاص بينما لم تتغير نتائج المؤشرات بالنسبة للعمال، وفي القسم الأخير من الدراسة نلاحظ ارتفاعاً في ثقة القطريين والمقيمين في الأجهزة والخدمات الحكومية وفي مصادر المعلومات الغير رسمية مثل المجالس والإنترنت والأصدقاء، كما يلاحظ أن نسب المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني لم تتطور كثيراً بين عامي الدراسة.

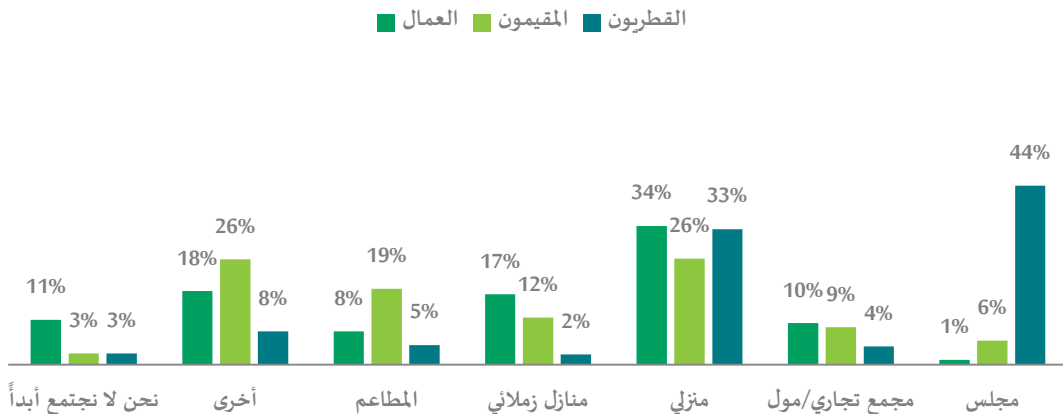
أولاً: الثروة الاجتماعية التكافلية

في هذا القسم نعرض نتائج مؤشرات التواصل الاجتماعي في إطار دائرة العلاقات الشخصية، وتركز هذه المؤشرات على العلاقات العائلية والصدقات بالإضافة إلى التفاعل مع الجيران، كما تعرض النشاط الاجتماعي سواءً على مستوى اللقاءات والزيارات والمجالس أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

نصف القطريين تهرباً يفضلون المجلس مكاناً للقاءاتهم الاجتماعية

رداً على سؤال حول أكثر الأماكن التي يجتمع فيها المشاركون مع أصدقائهم في نسخة عام 2015 من الدراسة، أفاد القطريون أنهم يفضلون الاجتماع مع أصدقائهم في المجالس والمنازل بنسبة 44% و 33% على التوالي. بينما يفضل ربع المقيمين عقد مثل هذه اللقاءات في منازلهم بالإضافة إلى أماكن أخرى بنفس النسبة (26%). أما العمال فتشير النتائج أنهم يجتمعون في منازلهم بنسبة تقارب الثلث (34%). و يتضح من (الشكل 1-1) أن المجمعات التجارية هي أقل الأماكن التي يجتمع فيها كل من فئات المشاركين مقارنة مع بقية الأماكن الأخرى على الرغم من انتشارها في البلاد، وباعتبار المجالس ظاهرة اجتماعية مخصوصة بالقطريين وبعض المقيمين من العرب يبدو مفهوماً هذا التفاوت في نسبة اختيار المجلس بين القطريين وبقية المجموعات.

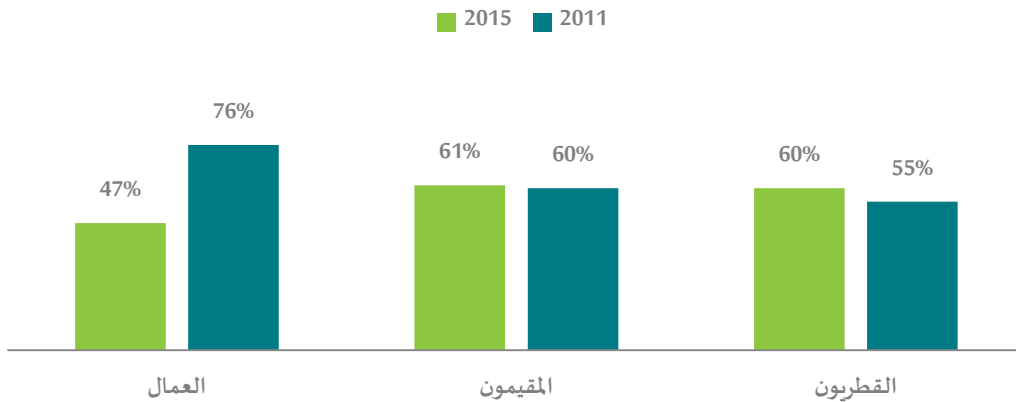
الشكل 1-1: أكثر الأماكن التي يجتمع فيها المشاركون مع اصدقائهم



انخفاض شكسبي نسبة العمال الذين يتناولون وجبات الطعائم مع أصدقائهم

طرحت الدراسة سؤالاً حول عدد المرات التي تناول فيها المشاركون وجبة الغداء أو العشاء مع أصدقائهم خلال الأسبوعين السابقين لإجراء المقابلة، وأظهرت النتائج نسباً متقاربة وارتفاعاً طفيفاً بالنسبة للقطريين (55% و 60%) والمقيمين (60% و 61%) خلال عامي 2011 و 2015. أما فيما يتعلق بالعمال، فأشارت النتائج إلى انخفاض حاد من 76 بالمئة في 2011 إلى نسبة تقارب النصف (47%) لعدد المرات التي يتناولون فيها وجبة الغداء أو العشاء مع أصدقائهم في 2015، وهذه النتيجة بحاجة إلى دراسة متأنية ودقيقة لما تمثله من تحول خطير في طبيعة العلاقات الاجتماعية للعمال، فتناول الوجبات مع الأصدقاء وخاصة بالنسبة للعمال الذين يقطنون بعيداً عن أهلهم ظاهرة صحية اجتماعياً وغيابها يؤثر سلباً بلا شك على الصحة النفسية للعمال.

الشكل 1-2: نسبة تناول كل فئات المشاركين وجبة الغداء أو العشاء مع أصدقائهم خلال الأسبوعين الماضيين

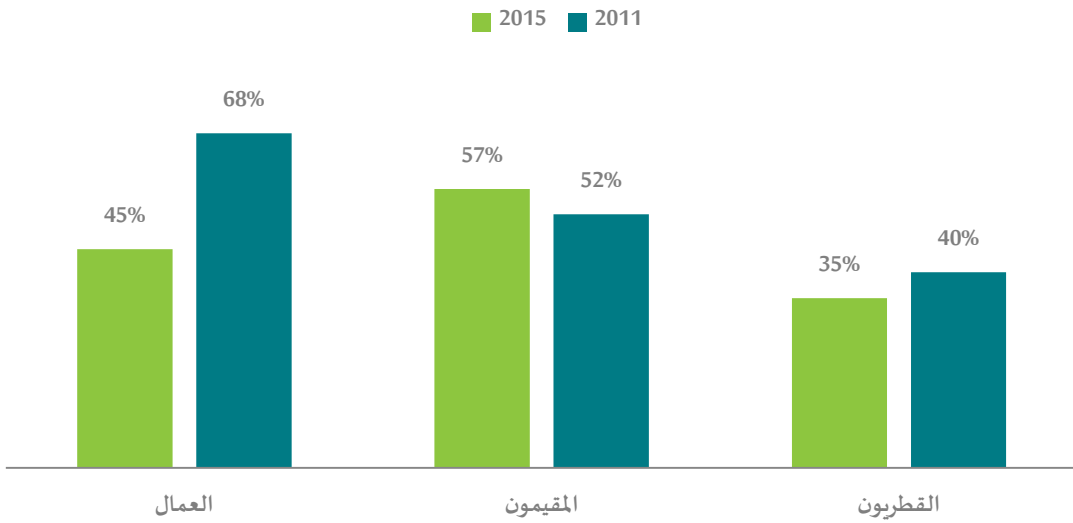


تراجع شكسبي نسبة القطريين و العمال الذين يزورون الحدائق والمجمعات التجارية مع أصدقائهم

وعلى ذات الصعيد عند سؤال المشاركين عن زيارة الحدائق والمجمعات التجارية مع أصدقائهم خلال الأسبوعين الماضيين تبين أن القطريين هم الأقل زيارة للحدائق والمجمعات خلال العامين 2011 و 2015

بنسبة (40% و 35% على التوالي)، أما بالنسبة للمقيمين* فيلاحظ أن هناك ارتفاعاً بسيطاً في نسبة الذين زاروا حدائق أو مجمعات تجارية مع أصدقائهم (من 52% في عام 2011 إلى 57% في عام 2015). وفيما يتعلق بالعمال، فقد أشارت النتائج إلى انخفاض واضح خلال فترة الدراسة من 68% في عام 2011 إلى 45% في عام 2015 مما يؤكد على انخفاض معدل التواصل والتفاعل مع أصدقائهم الذي رأيناه في الشكل السابق.

الشكل 1-3: زيارة الحدائق والمجمعات التجارية مع الأصدقاء لكل فئات المشاركين



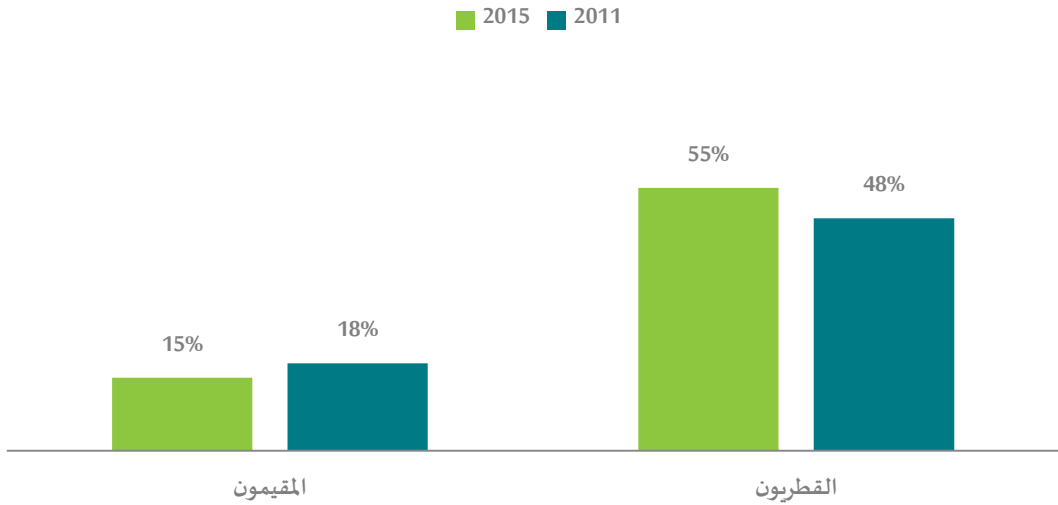
ارتفاع نسبة حضور القطريين للمجالس بشكل منتظم

نظراً لأهمية المجالس كممارسة اجتماعية تحقق مستوى أعلى من التواصل بين أبناء المجتمع القطري بمختلف مستوياته وتكويناته، بحثت الدراسة حضور المجالس من قبل المواطنين والمقيمين على حد سواء. وكما هو متوقع تجاوزت نسبة القطريين الذين يحضرون المجالس بشكل منتظم نسبة المقيمين، حيث أشارت النتائج إلى أن قرابة نصف القطريين في عام 2011 (48%) وزادت النسبة عن ذلك في عام 2015 (55%) أفادوا بحضورهم مجالساً بشكل منتظم. بينما أفاد أقل من خمس المقيمين* (18%) في عام 2011 و (15%) في عام 2015 أنهم يحضرون المجالس بانتظام (الشكل 0). الارتفاع في نسبة

* أينما وردت هذه العلامة (*) فإنها تشير إلى عدم موافقة الفرق الملاحظ في النتائج المذكورة بين عامي الدراسة لقواعد الأهمية الإحصائية مما يرفع احتمالية أن تكون النتيجة مرتبطة بخصائص العينة ولا يمكن تعميمها على كامل مجتمع الدراسة.

القطريين الذين يحضرون المجالس بشكل منتظم يشير إلى تطور إيجابي في التواصل الاجتماعي بالنسبة للقطريين ولكن ذلك على ما يبدو لا يوفر أداة فعالة في التواصل مع المجموعات الأخرى.

الشكل 4-1: مدى حضور القطريين والمقيمين للمجالس بانتظام



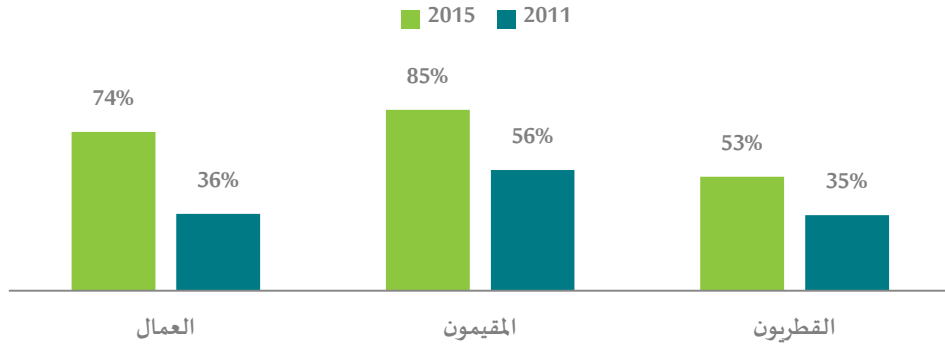
ارتفاع واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بين جميع فئات المشاركين

نظراً لما أحدثته وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك و تويتر من ثورة كبيرة في عالم الاتصال وما تركته من تأثير على طبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمعات المختلفة كان من المهم سؤال المشاركين عن استخدامهم هذه الوسائل وتواجدهم عليها. كما هو موضح في (1-5) فإن نسبة المقيمين فاقت بقية المشاركين من القطريين والعمال خلال عامي الدراسة (56% في عام 2011 و 85% في عام 2015). كما أوضحت النتائج أن نسبة القطريين والعمال متقاربة بنحو الثلث في عام 2011 (35% و 36%، على التوالي) وارتفعت بشكل كبير في عام 2015 لتصل إلى أكثر من النصف بالنسبة لدى القطريين (53%) و قرابة الثلاثة أرباع بالنسبة لدى العمال (74%).

ويظهر هنا أن استخدام هذه الوسائل في التواصل كانت أعلى بشكل ملحوظ لدى غير القطريين ومن الممكن تفسير ذلك بحاجة المقيمين والعمال إلى التواصل المستمر مع عائلاتهم وأصدقائهم في بلدانهم الأصلية، كما أن النسبة الأعلى من هاتين الفئتين هم من الذين هم دون سن الستين عاماً نظراً لقوانين

استقدام العمالة التي تقصر الاستقدام على من هم دون هذا السن، وبناء على ذلك فإن هناك نسبة أكبر من القطريين تنتهي لهذه الفئة الأعلى عمراً والأقل استخداماً لوسائل التكنولوجيا الحديثة بشكل عام.

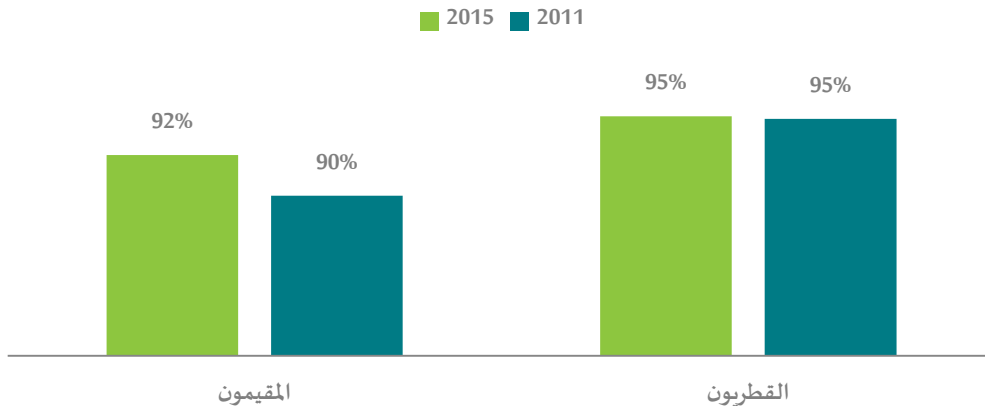
الشكل 1-5: استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لكل فئات المشاركين



معظم القطريين والمقيمين يشعرون بأنهم مقبولون في أحيائهم

مع تزايد التنوع العرقي في الأحياء القطرية كان لا بد من التعرف على تأثير ذلك على العلاقات بين الجيران وعلى الشعور العام بالانتماء للحي. وعليه سئل المشاركون عن مدى شعورهم بالانتماء للحي الذي يقطنونه، وتبين من خلال النتائج أن المشاركين القطريين أبدوا نسبة ثابتة من الشعور بالقبول في الحي في عامي الدراسة (95%)، مقارنة مع المقيمين* حيث شهدت النتائج زيادة بسيطة بنسبة من 90 إلى 92 في المئة بين عامي الدراسة. هذه النتيجة تدعم أن الأحياء في قطر سواءً التي يغلب عليها القطريون أو المقيمون تتمتع بدرجة عالية من التناغم.

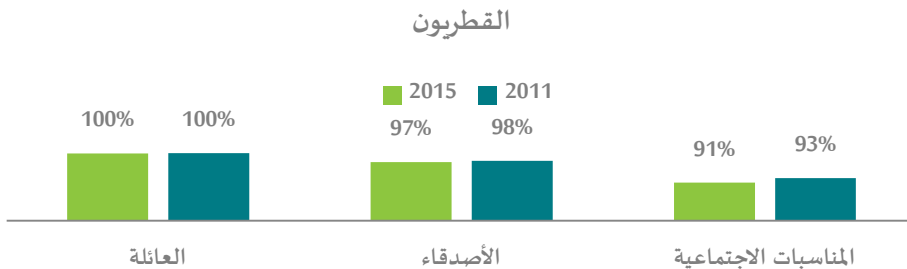
الشكل 1-6: تقبل أهل الحي لبعضهم



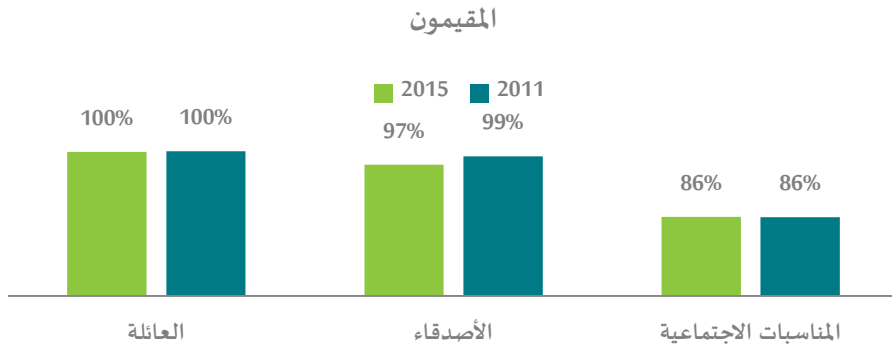
تشغل العائلة أهمية بالغة لدى جميع فئات المشاركين

في إطار التعرف على الأولويات الاجتماعية لدى المواطنين والمقيمين والعمال وجهت الدراسة سؤالاً حول مدى أهمية كل من العائلة والأصدقاء وحضور المناسبات الاجتماعية بالنسبة للمشاركين. وتظهر النتائج اتفاق جميع المشاركين تقريباً على أهمية العائلة في السنتين بنسبة 100% لكل من القطريين والمقيمين، باستثناء انخفاض بسيط ضمن معامل الخطأ لدى العمال في عام 2015 ليصل إلى 98%. أما بالنسبة للأصدقاء فكانت نسبة الأهمية أقل بشكل طفيف حيث كانت 98% في 2011 و97% في 2015 بالنسبة للقطريين و99% في 2011 و97% في 2015 بالنسبة للمقيمين. أما بالنسبة للعمال فكانت النسبة 96% في 2011 و94% في 2015 مما يشير إلى أن العمال كانوا أقل اهتماماً بالأصدقاء من غيرهم.

الشكل 1-7: مدى أهمية العائلة والأصدقاء والمناسبات الاجتماعية في حياة القطريين

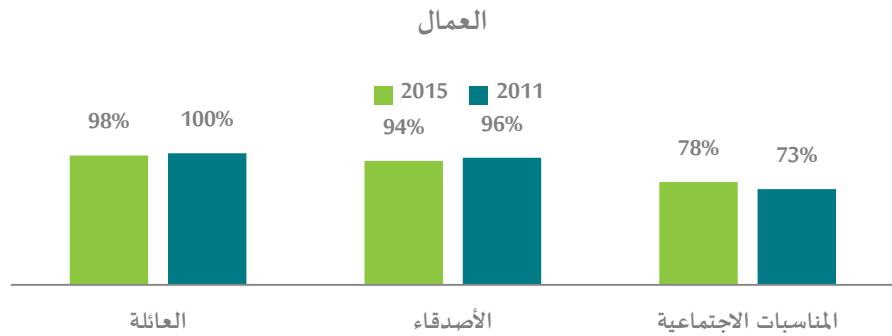


الشكل 8-1: مدى أهمية العائلة والأصدقاء والمناسبات الاجتماعية في حياة المقيمين



أما بالنسبة للمناسبات الاجتماعية فقد تفاوتت الأرقام بين المشاركين حيث أفاد 93% من القطريين في عام 2011 أن المناسبات الاجتماعية مهمة بالنسبة لهم بينما انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 91% في عام 2015، بينما حافظت على نفس درجة الأهمية بالنسبة للمقيمين في عامي الدراسة (86%). وأما العمال فقد أبدوا اهتماماً أكبر بالمناسبات الاجتماعية في عام 2015 حيث زادت النسبة من 73% في عام 2011 إلى 78% في عام 2015*.

الشكل 9-1: مدى أهمية العائلة، والأصدقاء والمناسبات الاجتماعية في حياة العمال



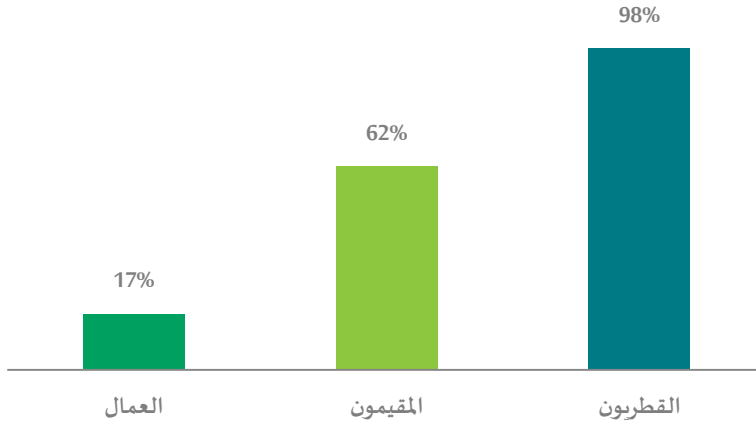
ثانياً: الثروة الاجتماعية الجسرية

يعرض هذا القسم نتائج مؤشرات قياس العلاقات بين مختلف المكونات في المجتمع القطري من القطريين والمقيمين والعمال.

شبكة من كل عشرة مقيمين لديهم صديق قطري واحد على الأقل

في الدراسة التي أجريت عام 2015، سُئل المشاركون عما إذا كان لديهم أصدقاء قطريون، وكما هو متوقع تشير النتائج إلى أن أغلبية القطريين لديهم أصدقاء قطريون بنسبة 98%. بينما أشار 62% من المقيمين إلى أن لديهم صديق قطري واحد على الأقل، أما العمال فتشير النتائج إلا أن 17% منهم فقط أفادوا بأن لديهم أصدقاءً قطريين. ويبدو من خلال هذه الأرقام الفجوة الاجتماعية الواسعة بين القطريين والعمال بشكل خاص ويفهم ذلك في سياق التباين الاقتصادي والاجتماعي العالي بين الفئتين.

الشكل 2-1: أصدقاء المشاركين من القطريين (2015)

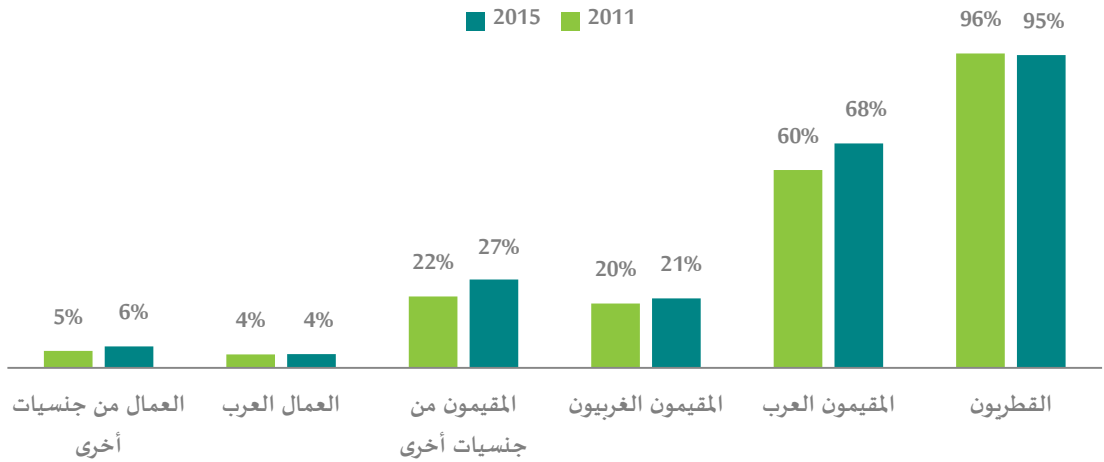


ارتفاع نسبة القطريين الذين لديهم زملاء شمل مقيمون

في محاولة لفهم العلاقة بين الزملاء في مكان العمل، سئل المشاركون القطريون عن جنسيات زملائهم في العمل، وتشير النتائج إلى ارتفاع في نسبة القطريين الذين يعملون مع مقيمين، حيث يتضح من الشكل 2-2 أن نسبة القطريين الذين يعملون مع أمثالهم من القطريين بلغت (96%) في 2011 و(95%)

في 2015. وجاء المقيمون العرب في المرتبة الثانية بنسبة (60%) في 2011 بينما ارتفعت هذه النسبة الى (68%) في 2015. أما المقيمون الغربيون والمقيمون من جنسيات أخرى فقد حصلوا على نسب متقاربة تراوحت بين 20% للغربيين و22% للمقيمين من جنسيات أخرى في 2011. أما في 2015، فقد سجلت النتائج 21% للمقيمين الغربيين، و27% للمقيمين من جنسيات أخرى*. أما بالنسبة لفئة العمال، كانت نسبة القطريين الذين أفادوا أنهم يعملون مع عمال عرب 4% في العامين و5% مع العمال من جنسيات أخرى في 2011، و6% في 2015*. هذه النتائج تعتبر متوقعة في ظل تصاعد نسبة المقيمين خلال السنوات الأخيرة في القطاعين الخاص والعام.

الشكل 2-2: نسبة زملاء العمل للقطريين من المجموعات التالية

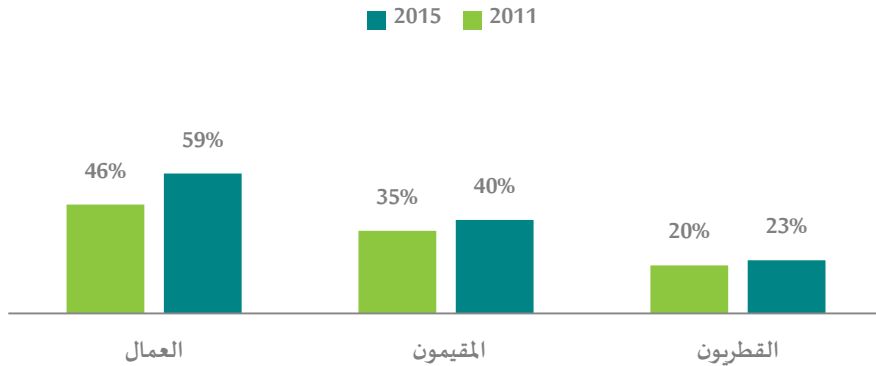


ارشادات حول نسبة الثقة الغامقين القطريين والمقيمين والعمال ضمن حولهم

سئل المشاركون بشكل عام، "هل ترى أن معظم الناس أهل للثقة أم أنك يجب أن تكون حذراً في تعاملك مع الآخرين؟"، وكما يتضح من الشكل كانت نسبة الثقة عند العمال هي الأعلى في العامين، حيث كانت نسبة العمال الذين أفادوا بأن معظم الناس أهل الثقة 46% في 2011 و59% في 2015. بينما جاءت نسبة الذين أفادوا بذات الأمر من المقيمين في 2011 35% و40% في 2015. وكانت النسبة الأقل من الثقة من نصيب القطريين حيث أفاد 20% في 2011 و23% في 2015 فقط بأن معظم الناس

أهل للثقة*. ومن الممكن أن يفسر هذا التباين في مستويات الثقة بين المجموعات الثلاث بالتغير الكبير في البنية الاجتماعية القطرية نتيجة تزايد أعداد المقيمين والعمال بشكل كبير بينما توفّر درجة الأمان وانخفاض الجريمة في قطر مبرراً لثقة عالية من قبل كثير من المقيمين والعمال الذين يتوافدون من دول لا تتمتع بذات درجة الأمن.

الشكل 2-3: نسبة الثقة العامة في الناس لدى المجموعات التالية

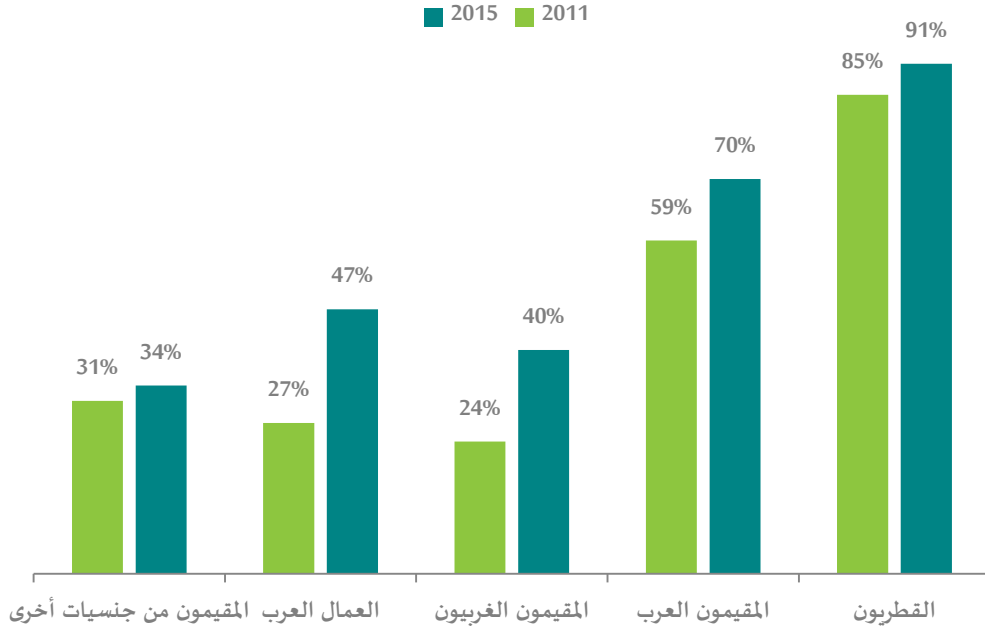


ارتفاع ثقة القطريين في مجموعات المقيمين المختلفة

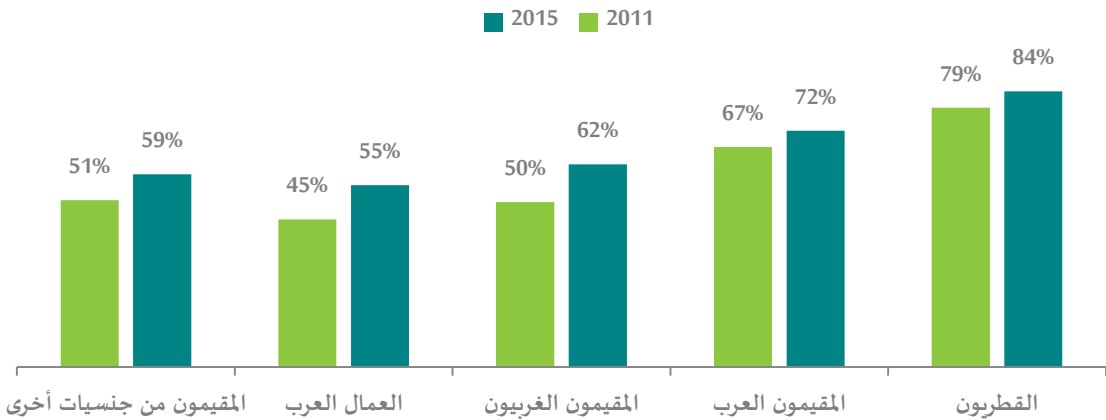
لاستكشاف العلاقة بين المواطنين ومجموعات المقيمين المختلفة في قطر، طلبت الدراسة من القطريين تقييم ثقتهم في القطريين والمقيمين العرب والمقيمين الغربيين، و العمال العرب والمقيمين من جنسيات أخرى على مقياس عشري، بحيث يدل رقم 10 على ثقة عالية و0 على عدم الثقة. وفي محاولة لتبسيط عرض البيانات تم إعادة ترميز الإجابات لتعكس توجيهين، الأرقام من 0 إلى 5 تم جمعها لتصبح "لا أثق" ومن 6 إلى عشرة جمعت لتكون "أثق". وانطلاقاً من ذلك الترميز أبدى القطريون ثقة عالية بأقرانهم من القطريين بنسبة 85% في 2011 وارتفعت النسبة لتصل إلى 91% في 2015. كما أبدوا ثقة عالية كذلك في المقيمين من العرب حيث تجاوزت النسبة أكثر من النصف (59%) في 2011 بينما ارتفعت لتصل إلى 70% في 2015، بينما كانت درجة الثقة في الغربيين منخفضة بشكل ملحوظ في 2011 حيث لم تتعدى 24% ولكنها ارتفعت إلى 40% في 2015. أما العمال العرب فكانت ثقة القطريين فيهم متوسطة (27%)

في 2011 وارتفعت هذه النسبة في 2015 (47%). المقيمون من جنسيات أخرى حصلوا على درجة ثقة وصلت إلى 31% في 2011 و 34% في 2015. ويبدو من النتائج أن هناك ارتفاعاً في نسبة الثقة في جميع المجموعات وهو مؤشر إيجابي حيال الثروة الاجتماعية في قطر.

الشكل 2-4: ثقة القطريين في المجموعات التالية

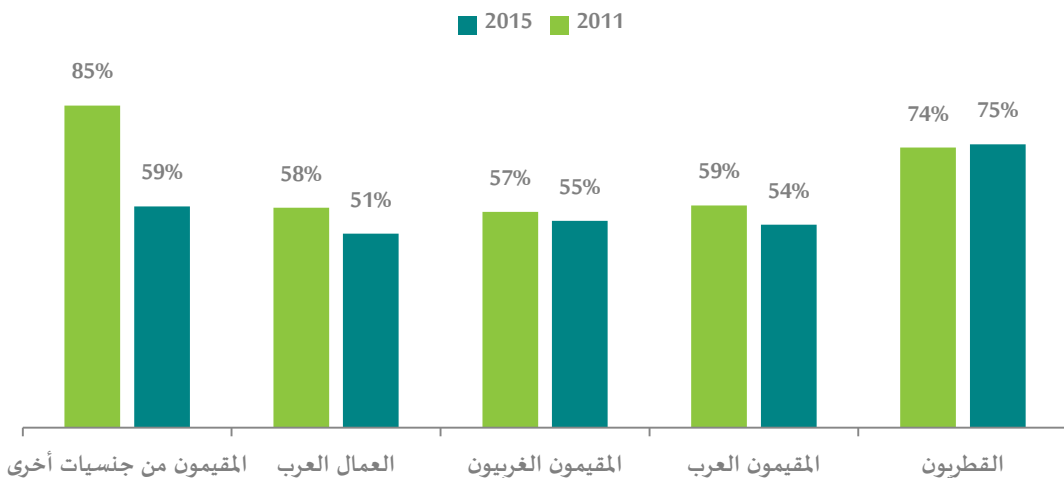


الشكل 2-5: ثقة المقيمين في المجموعات التالية



المقيمون بشكل عام أبدوا ثقة عالية كذلك في القطريين وصلت إلى 79% في 2011 وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 84% في 2015. أما الثقة في المقيمين العرب فبلغت نسبة 67% في 2011 و 72% في 2015. والغريون والمقيمون من جنسيات أخرى والعمال العرب كانت معدلات ثقة المقيمين فيهم متقاربة، حيث لم تتعدى النصف للعمال العرب والمقيمين الغربيين في 2011 بينما شهدت هذه النسب زيادة بنسبة 10% تقريبا في 2015.

الشكل 2-6: ثقة العمال في المجموعات التالية

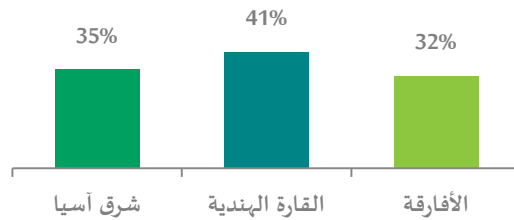


أما العمال فقد أبدوا ثقة عالية في العمال من أمثالهم وفي المقيمين من جنسيات أخرى حيث بلغت النسبة 85% في 2011 غير أنها انخفضت بشكل ملحوظ في 2015 (59%)، بينما كانت ثقتهم في القطريين 74% في 2011 وزادت بشكل طفيف في 2015 (75%). أما ثقتهم في المقيمين العرب والمقيمين الغربيين والعمال العرب فقد سجلت نتائج ثقة مماثلة، ومن الممكن تفسير الارتفاع العالي في ثقة العمال في المقيمين من جنسيات أخرى من خلال عدم وجود اختيار يتضمن الجنسيات التي تغلب على العمال أنفسهم، فالاختيار الخاص بالثقة في العمال اقتصر على العمال العرب وعليه يتوقع أن يصنف العمال أنفسهم ضمن المقيمين من جنسيات أخرى*.

في 2015 تم اضافة مجموعات جديدة لقياس نسبة الثقة فيهم وهم المقيمون من شرق آسيا، والقارة الهندية والأفارقة وتشير النتائج إلى أن نسبة الثقة في الأشخاص الذين ينتمون للقارة الهندية كانت 41% بينما تقاربت نسب الثقة لكل من الشرق آسيويين (35%) و الأفارقة (32%).

تفيد هذه النتائج بأن هناك تحسناً ملحوظاً في ثقة القطريين والمقيمين بمختلف مكونات المجتمع إلا أن ثقة العمال بمن حولهم تدنت بشكل كبير خاصة في ما يتعلق بفئة العمال من "جنسيات أخرى". لعل هذه النتائج تعكس أن التناغم الاجتماعي في تحسن جزئي في قطر ولكن نتائج العمال تشير إلى أهمية التعرف على ما يعوق تطور ثقتهم بالآخرين لتحقيق تناغم اجتماعي شامل يستصحب كافة مكونات المجتمع.

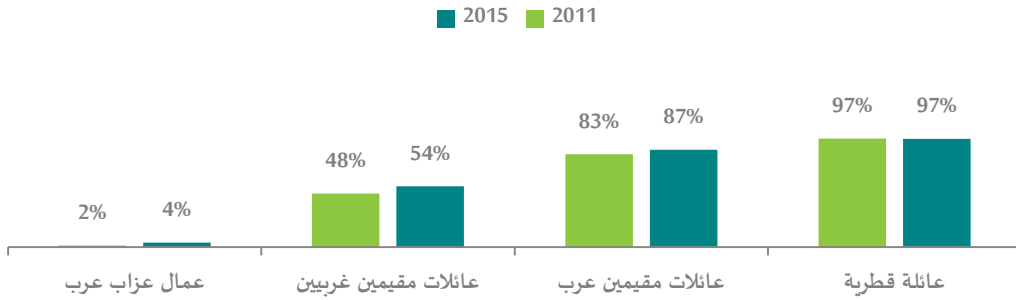
الشكل 2-7: ثقة القطريين تجاه المجموعات التالية المضافة في 2015



يحبذ أهل القطريين السكن بجوار عائلات قطرية

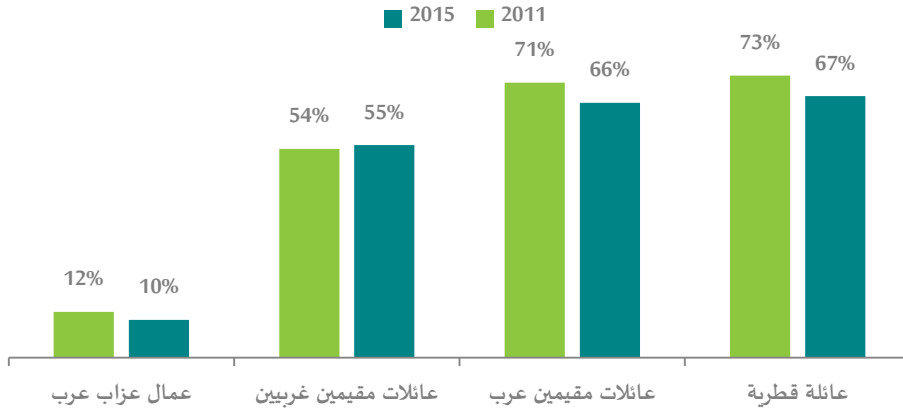
عند سؤال المشاركين ما إذا كانوا يحبذون فئات معينة كجيران في عامي الدراسة، حبذ غالبية القطريين مجاورة العائلات القطرية بنسبة وصلت إلى 97 بالمئة في العامين*، كما حبذوا العائلات من المقيمين العرب في العامين بنسبة عالية وصلت إلى 83 بالمئة في 2011 و 87 بالمئة في 2015. أما العائلات الغربية فحبذ 48 بالمئة 2011 مجاورتهم وارتفعت النسبة إلى 54 بالمئة في 2015. بينما حبذ 2 بالمئة من القطريين فقط العمال العزاب العرب كجيران في 2011 و 4 بالمئة في 2015.

الشكل 2-8: درجة تحبيد القطريين أن ينتمي جيرانهم لإحدى المجموعات التالية



المقيمون حبذوا كذلك أن يكون جيرانهم من العائلات القطرية بنسبة وصلت إلى 73 بالمئة في 2011 و76 بالمئة في 2015. أما العائلات العربية فحبذوا مجاورتها بنسبة 71 بالمئة في 2011 و 66 بالمئة في 2015. وبالنسبة للعائلات من الغربيين كانت النسب متشابهة بين العامين (54% في 2011 و 55% في 2015). وتحبيد مجاورة العمال العرب شهدت انخفاضاً طفيفاً من 12 بالمئة في 2011 إلى 10 بالمئة في 2015.*

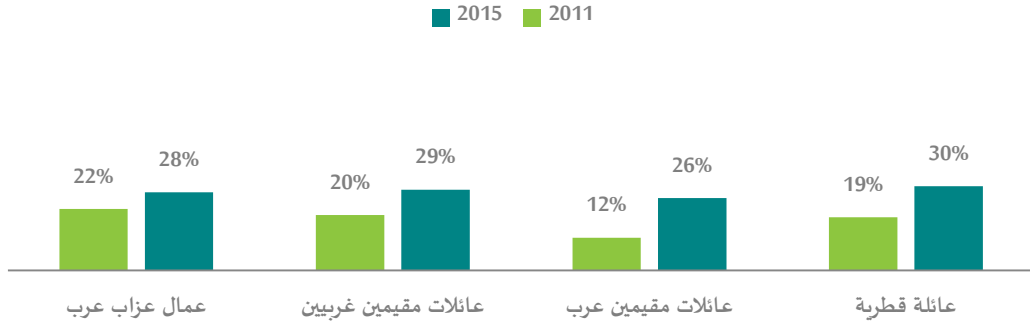
الشكل 2-9: درجة تحبيد المقيمون أن يكون جيرانهم ينتمون لإحدى المجموعات التالية



وأخيراً أبدى العمال أقل درجة تحبيد لجيرة الآخرين بين المجموعات الثلاث*، بالنسبة للعمال العرب حبذ خمس العمال فقط أن يكون أولئك من جيرانهم (22%) في 2011 وارتفعت النسبة لتصل إلى 28 بالمئة في 2015، وكانت النسبة مشابهة بالنسبة للعائلات الغربية (20%) في 2011 وشهدت ارتفاعاً

مشابهاً في 2015 (29%)، تحبذ جيران من القطريين شهد ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي الدراسة من 19 بالمئة في 2011 إلى 30 بالمئة في 2015، وكذلك العائلات العربية من 12 بالمئة إلى 26 بالمئة بين عامي الدراسة.

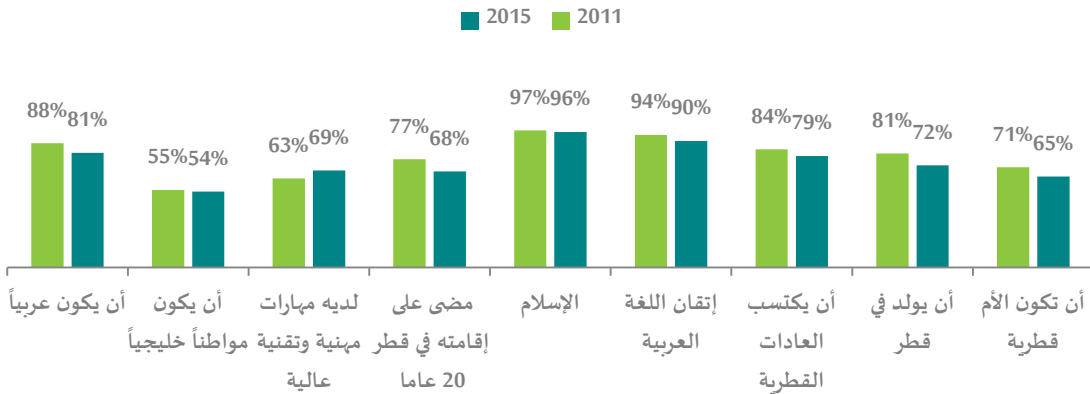
الشكل 2-10: درجة تحبذ العمال أن ينتمي جيرانهم لإحدى المجموعات التالية



الإسلام وإتقان اللغة العربية أهم معايير الحصول على الجنسية للقطريين

سئل المشاركون القطريون عن الشروط المهمة بالنسبة لهم للحصول على الجنسية القطرية، وفي العامين كانت النسب لهذه الشروط متماثلة، حيث تصدر الإسلام هذه الشروط بنسبة 97% و 96% في 2011 و 2015. وجاء شرط إتقان اللغة العربية ثانياً بنسبة 94% و 90% في العامين، ثم أن يكون الشخص عربياً بنسبة 88% في 2011 و 81% في 2015.

الشكل 2-11: رأي القطريين في الشروط المهمة للحصول على الجنسية القطرية

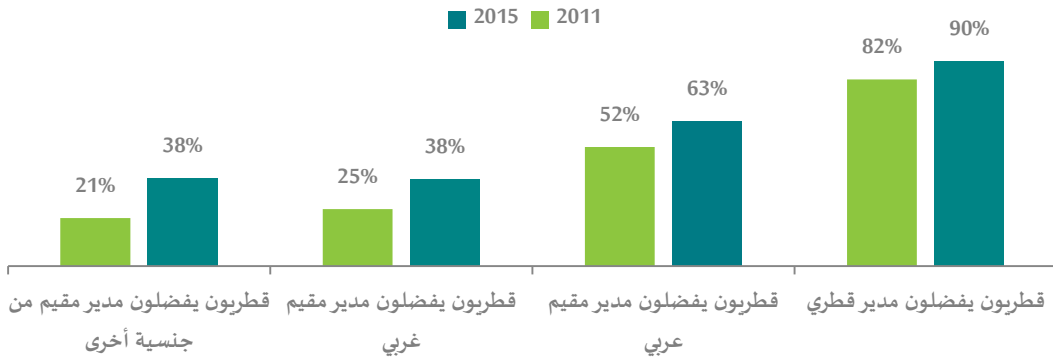


أما اكتساب العادات القطرية فجاء رابعاً بالنسبة لقطريين بنسبة 84% في 2011 و 79% في 2015. يتضح من هذه العوامل أهمية الدين واللغة بالنسبة للهوية القطرية كما يتصورها المواطنون حيث يجمع جميعهم تقريباً على أهميتهما لمن يريد الحصول على الجنسية القطرية، ويتسق ذلك مع الطبيعة المحافظة للمجتمع القطري.

غالبية المشاككين من القطريين والمقيمين يحشرون أن يكون مديرهم قطري

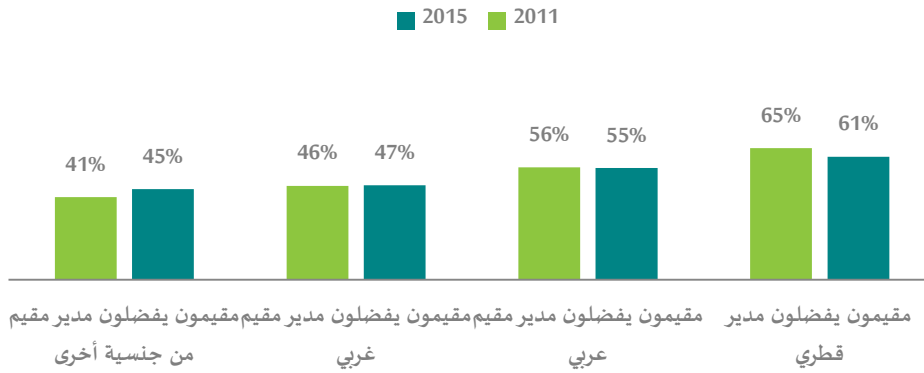
أفضى غالبية القطريين أنهم يحبذون أن يكون مديرهم قطري الجنسية، حيث حبذ 82% في 2011 و 90% في 2015 أن يكون المدير قطرياً. وجاء المدير من الجنسية عربية ثانياً بنسبة 52% في 2011 و ارتفعت هذه النسبة لتصل الى 63% في 2015. بينما تقاربت نسب تحبذ القطريين للمدير الغربي والمدير من جنسيات أخرى في العامين حيث حبذ 25% في 2011 و 38% في 2015 بأن يكون المدير مقيماً غربياً، و 21% في 2011 و 38% في 2015 بأن يكون المدير من جنسيات أخرى.

الشكل 2-12: تحبذ القطريين أن يكون مديرهم من المجموعات التالية



أما بالنسبة للمقيمين* يفضل غالبيتهم أن يكون مديرهم قطري الجنسية بنسبة 65% في 2011 و 69% في 2015. ثم جاء تفضيل المقيمين أن يكون مديرهم من جنسية عربية بنسب متشابهة في العامين (56% في 2011 و 55% في 2015). وجاء المدير الغربي في الترتيب الثالث بالنسبة للمقيمين بنسبة 46% في 2011 و 47% في 2015، وجاء مقارناً لتفضيل المقيمين أن يكون مديرهم من جنسيات أخرى بنسبة 41% في 2011 ونسبة 45% في 2015.

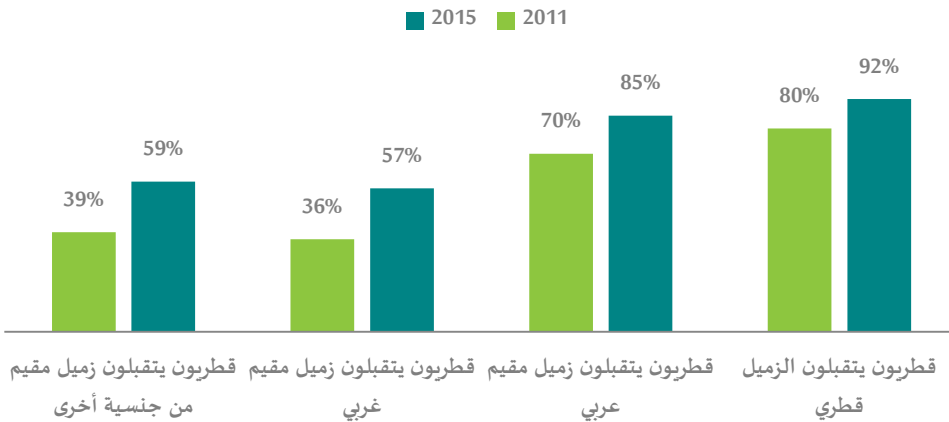
الشكل 2-13: تحبيذ المقيمين أن يكون مديرهم من المجموعات التالي



غالبية المشائكين القطريين والمقيمين يحبون العمل مع زملاء شمل قطريين أو عرب

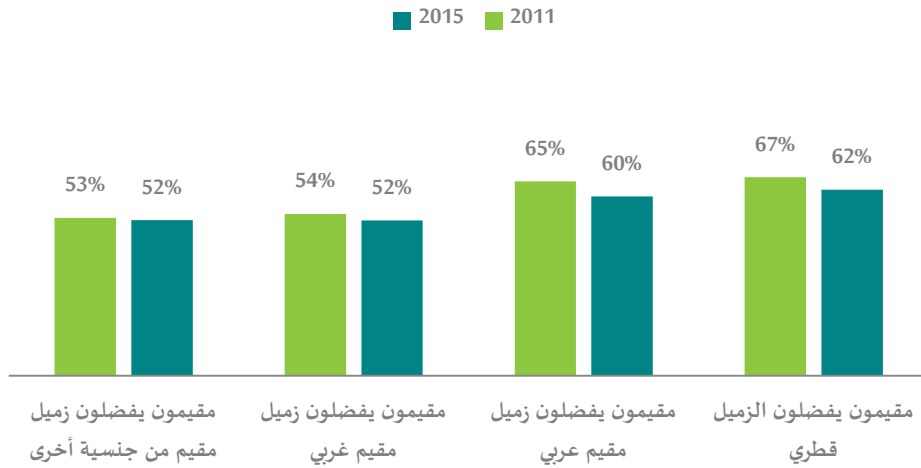
بشكل عام، يحبذ غالبية القطريين أن يكون زملائهم في العمل قطريين بنسبة 80% في 2011 و 92% في 2015. وارتفعت درجة تحبيذهم أن يكون زملائهم من جنسيات عربية من 70% في 2011 إلى 85% في 2015.

الشكل 2-14: تحبيذ القطريين أن يكون زملاء العمل من المجموعات التالية



وجاءت فئة الزملاء من جنسيات أخرى في الترتيب الثالث بنسبة 39% في 2011 و59% في 2015. وأخيرا، فضل القطريون أن يكون زملاءهم من المقيمين (الغربيين) بنسبة 39% في 2011 ونسبة 57% في 2015.

الشكل 2-15: تحبيذ المقيمين أن يكون زملاء العمل من المجموعات التالية



وفيما يتعلق بالمقيمين*، سجلت النتائج درجات قبول متقاربة لأن يكون زملاء العمل من القطريين والمقيمين من جنسيات عربية، حيث كانت النسب 67% في 2011 و62% في 2015، أما للمقيمين فكانت النسب 65% في 2011 و60% في 2015. إلى جانب ذلك، لم تتعدى نسب تحبيذ المقيمين بأن يكون زملاء العمل من الغربيين أو من جنسيات أخرى 55 بالمائة في العامين. وتبين هذه النتائج نمطين للتغير حيث تحسنت نظرة القطريين لزملائهم المقيمين بينما تددت درجة القبول بالزميل القطري من قبل المقيمين في 2015.

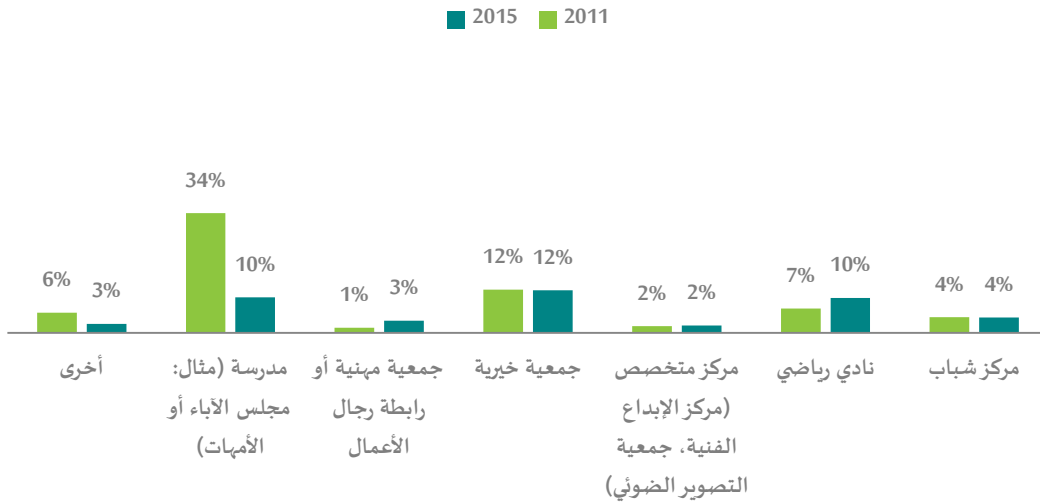
ثالثاً: الثروة الاجتماعية المؤسسية

يعرض هذا القسم نتائج مؤشرات الثروة الاجتماعية المؤسسية والتي تشير إلى ثقة القطريين في المؤسسات الرسمية ومصادر المعلومات ومشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية بمختلف أشكالها.

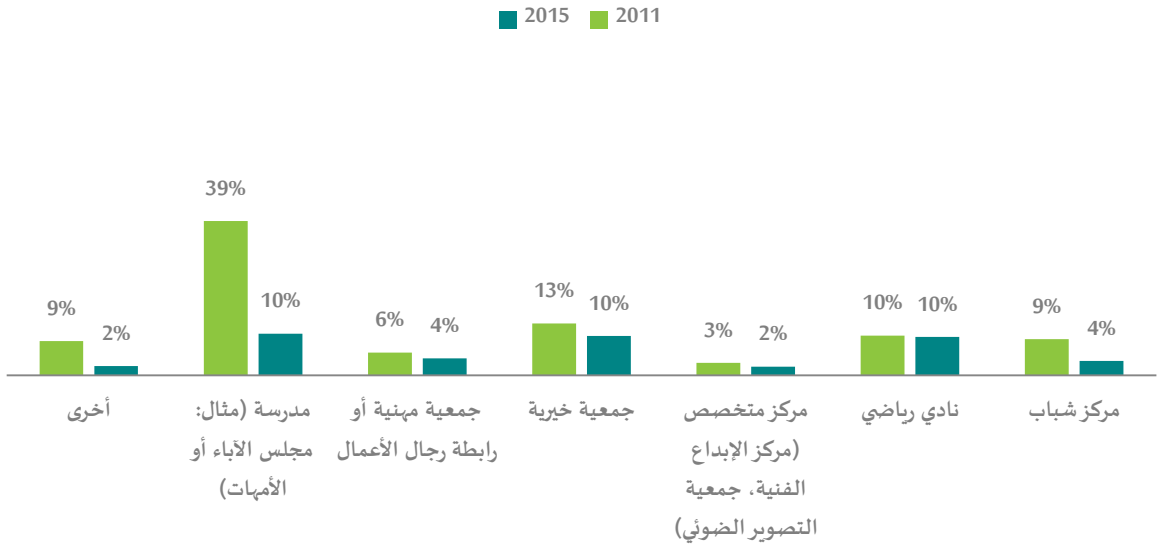
مشاركة المواطنين والمقيمين في مؤسسات المجتمع المدني

بين العامين الذين نفذت فيهما الدراسة لم تختلف نسب المشاركة كثيراً وكانت الفروقات ضمن معامل الخطأ باستثناء نسب المشاركة في مجالس الآباء والأمهات ففي عام 2011 كانت نسبة مشاركة القطريين والمقيمين في هذه المجالس عالية، بل الأعلى إذا ما قورنت ببقية الأشكال المؤسسية التي سأل المسح عنها (34% للقطريين و 39% للمقيمين)، ولكن المسح الذي أجري في عام 2015 سجل أقل من نصف نسب المشاركة السابقة في هذه المجالس (10% للقطريين و المقيمين)، ويرجع أن يعود السبب في ذلك إلى التغييرات الهيكلية في قطاع التعليم والتي تسببت في إضعاف دور هذه المجالس في المدارس المستقلة.

الشكل 3-1: مشاركة القطريين في الجمعيات والمؤسسات المختلفة



الشكل 2-3: مشاركة المقيمين في الجمعيات والمؤسسات المختلفة



أما نسب المشاركة في الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية لم تتغير كثيراً بين عامي تنفيذ المسح، بالنسبة للجمعيات الخيرية أفاد 12% من القطريين أنهم شاركوا في أنشطتها في عام 2011 وبقيت النسبة ثابتة في 2015. أما بالنسبة للمقيمين فإن المشاركة شهدت تديناً بين العامين حيث كانت 13% في 2011 وأصبحت 10% في 2015. وفيما يتعلق بالأندية الرياضية كانت نسبة مشاركة القطريين فيها في عام 2011 7%، وارتفعت إلى 10% في 2015 بينما كانت نسبة مشاركة المقيمين في العام 2010.

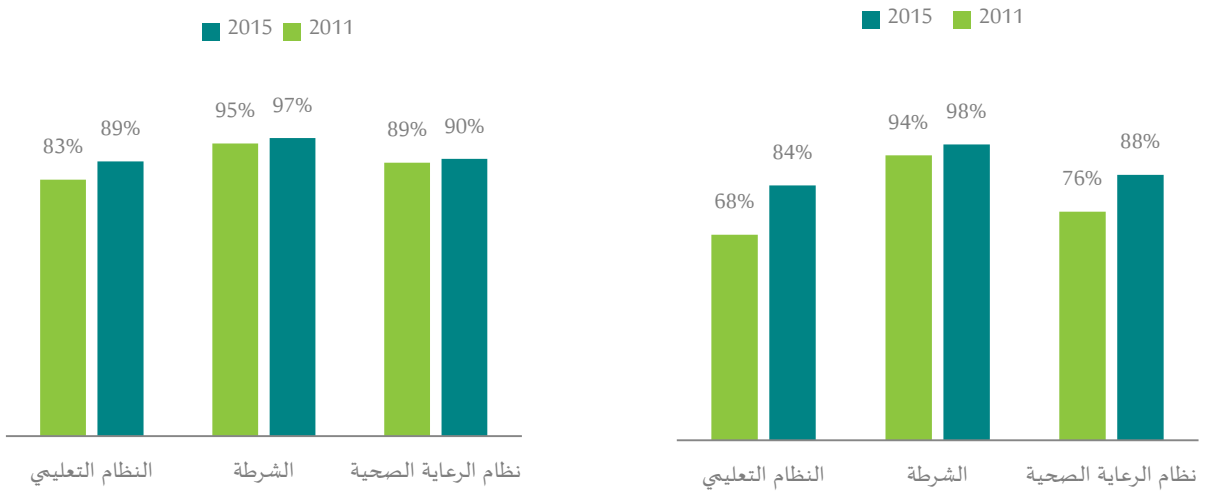
المراكز الشبابية والتخصصية والجمعيات المهنية لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 4% بالنسبة للقطريين في عامي الدراسة. أما المقيمين فقد كانت نسبة المشاركين فيها 9% في 2011 وانخفضت إلى 4% في 2015 ، نسب المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني مازالت متدنية ولعل ذلك يعود إلى طبيعة المؤسسات التي سئل عنها المشاركون، المراكز الشبابية والتخصصية مثلاً مخصصة لفئة الشباب فقط والجمعيات المهنية كذلك تخص فئات محدودة من المواطنين والمقيمين*.

ارشادات ثقة القطريين والمقيمين بمؤسسات الدولة

سئل المشاركون حول ثقتهم في نظام الرعاية الصحية الشرطة والتعليم الحكومي وبشكل عام لوحظ أن معظم القطريين والمقيمين يثقون في جهاز الشرطة، فقد أوضحت النتائج أن نسبة ثقة القطريين في الشرطة بلغت 94% في 2011 وارتفعت لتصل إلى 98% في 2015. أما المقيمين فقد بلغت نسبة ثقتهم 95% في 2011 وارتفعت لتصل إلى 97% في 2015. (انظر الشكل 3-3 والشكل 4-3) أدناه.

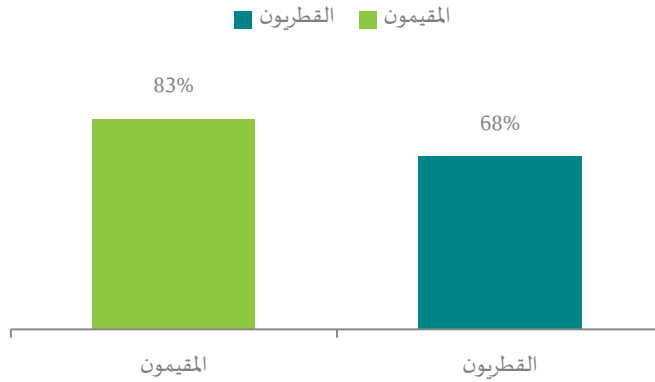
الشكل 4-3: ثقة القطريين في الأنظمة التالية

الشكل 3-3: ثقة المقيمين في الأنظمة التالية



أما الرعاية الصحية فحصلت على أعلى نسبة ثقة بعد نظام الشرطة فقد بين القطريون أنهم يثقون في نظام الرعاية الصحية بنسبة 88% في 2015 وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا عن 2011 حيث بلغت 76% وبلغت نسبة الثقة في الرعاية الصحية لدى المقيمين 89% في 2011 وارتفعت النسبة لتصل إلى 90% في 2015. النظام التعليمي حصل على نسبة 68% للقطريين في 2011 وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 84% في 2015 أما المقيمين فقد تجاوزت ثقتهم في التعليم 80% في العامين.

الشكل 3-5: الثقة في نظام البنية التحتية (2015)

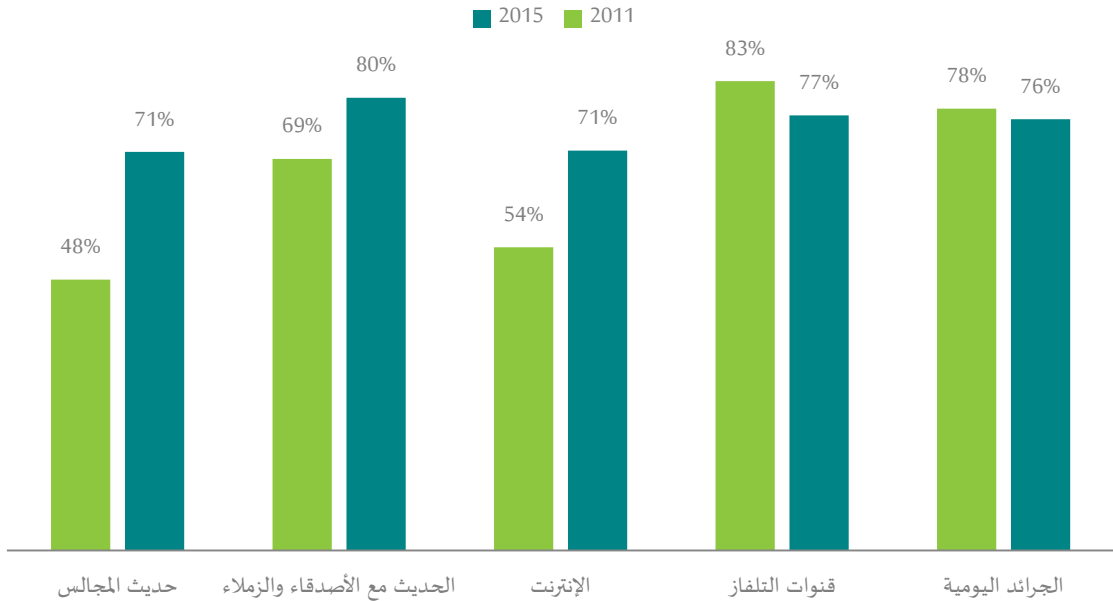
المقيّمون يثقون بالبنية التحتية أكثر من القطريين

كما تضمن المسح الذي أجري في عام 2015 سؤالاً يقيس نسبة ثقة القطريين والمقيمين في البنية التحتية، ولوحظ أن المقيمين يثقون بهذا النظام أكثر من القطريين. حيث بلغت نسبة ثقة المقيمين 83% بينما بلغت نسبة القطريين 68%.

ارتفاع ثقة القطريين بالمشادير الغير رسمية للأخبار والمعلومات

بين العامين الذين نفذت فيهما الدراسة لم تختلف نسب ثقة القطريين والمقيمين في الأخبار التي تردهم من وسائل الاعلام والاتصال المختلفة مثل الجرائد اليومية والتلفاز والإنترنت. كانت الثقة في الجرائد مرتفعة نسبياً حيث بينت النتائج أن نسبة 97% من المقيمين يثقون في أخبار الجرائد في 2015. أما القطريون فلم تتجاوز نسب ثقتهم في الجرائد اليومية 78% في العامين.*

الشكل 3-6: نسبة ثقة القطريين بالمعلومات التي ترد من خلال الوسائل التالية



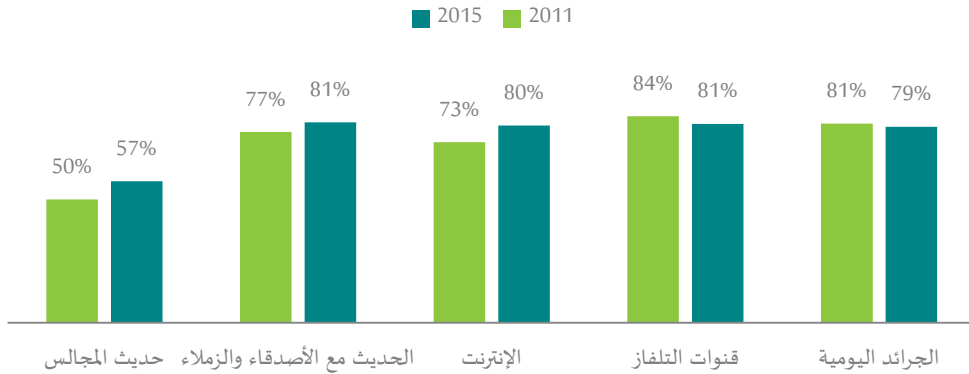
أما بالنسبة للأخبار الواردة من خلال قنوات التلفاز المختلفة، فتشير النتائج إلى انخفاض في الثقة لدى القطريين والمقيمين. حيث بلغت نسبة ثقة القطريين في قنوات التلفاز 83 بالمئة في 2011 وانخفضت إلى 77 بالمئة في 2015. أما المقيمون فانخفضت ثقتهم في هذا المصدر من 84 بالمئة في 2011 إلى 81 بالمئة في 2015. ويقابل ذلك ارتفاع ملحوظ في الثقة بالإنترنت كمصدر للأخبار والمعلومات حيث ارتفعت نسبة ثقة القطريين من 54 بالمئة في 2011 إلى 71 بالمئة في 2015 وارتفعت كذلك ثقة المقيمين من 73 بالمئة في 2011 إلى 80 بالمئة في 2015.

وعلى صعيد المصادر الاجتماعية للأخبار، فقد بينت النتائج أن معظم القطريين و المقيمين* يثقون في الأخبار التي تردهم من خلال الحديث مع الزلاء والأصدقاء، حيث بلغت نسبة ثقة القطريين في أصدقائهم كمصدر للمعلومات 80% والمقيمين 81% في 2015، بينما كانت نسبتهم 69% للقطريين و77% للمقيمين في نتائج مسح 2011. وحيث أن المجالس تعتبر ممارسة شائعة وأساسية في المجتمع القطري وجه المسح سؤالاً للمستجيبين حول ثقتهم في الأخبار التي ترد إليهم من خلال المجالس، هنا

أشار 71% من القطريين أنهم يتقنون في الأخبار التي ترد إليهم من المجالس وقد ارتفعت هذه النسبة عن 2011 حيث بلغت نسبة الثقة 48%. أما المقيمين فارتفعت نسبة ثقتهم بالمجالس كمصدر للأخبار من 50 بالمئة في 2011 إلى 57 بالمئة في 2015.

تشير النتائج إلى ارتفاع ملحوظ في ثقة القطريين بالمصادر للأخبار والمعلومات غير الرسمية مثل الأصدقاء والمجالس والإنترنت بينما لم تتغير ثقتهم بالمصادر التقليدية بشكل كبير. في المقابل لم تتغير النتائج كثيراً بالنسبة للمقيمين إلا من حيث الانخفاض في نسبة الثقة بالصحف المحلية. هذه النتائج تشير إلى أهمية شبكة العلاقات الاجتماعية في تبادل المعلومات محلياً، النمط الذي يتضح من النتائج يؤكد أهمية استخدام الشبكات الاجتماعية والإنترنت في التواصل مع القطريين.

الشكل 3-7: نسبة ثقة المقيمين بالمعلومات التي ترد من خلال الوسائل التالية



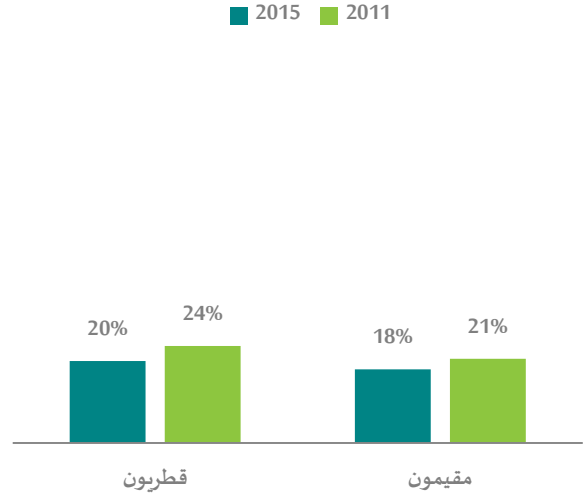
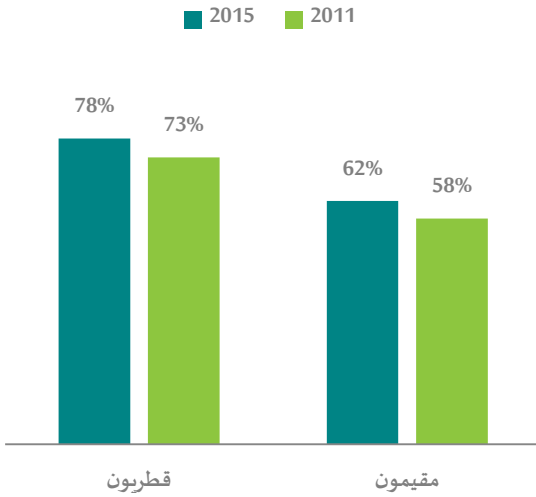
شخصيات نشب التطوع والتبرع الخيري لدى القطريين والمقيمين

وجّهت الدراسة مجموعة من الأسئلة للمشاركين حول تطوعهم وتبرعهم لصالح الجمعيات الخيرية خلال العام السابق للدراسة. بالنسبة للتطوع تشير النتائج إلى انخفاض في نسبة الذين أفادوا بأنهم تطوعوا في العام السابق للدراسة بي العاميين اللذين أجري فيهما المسح، في عام 2011 أفاد 24 بالمئة من القطريين و 21 بالمئة من المقيمين أنهم تطوعوا بينما كانت النسبة 20 بالمئة للقطريين و 18 بالمئة للمقيمين في

*.2015

الشكل 3-8: التبرع مادياً أو عينياً لأي جمعية خيرية أو ما شابه

الشكل 3-9: التطوع في أي نشاط لجمعية خيرية أو ما شابه



أما التبرعات الخيرية فشهدت ارتفاعاً بين العامين حيث بلغت نسبة الذين تبرعوا في عام 2011 73 بالمئة من القطريين و 58 بالمئة من المقيمين وارتفعت هذه النسب لتصل إلى 78 بالمئة من القطريين و 62 بالمئة من المقيمين* في 2015. وتشير هذه النتائج إلى تفضيل القطريين والمقيمين التبرع على التطوع خلال الأعوام الأخيرة ومن الممكن تفسير ذلك بارتفاع الدخل بشكل عام على مستوى قطر.

الخاتمة

يأتي هذا التقرير ليتوج جهوداً استمرت على مدار السنوات الخمس الماضية لدراسة وتحليل الثروة الاجتماعية في قطر، هذا المفهوم الذي يزيد استخدامه كل عام في مجال الدراسات الاجتماعية والتنمية المستدامة أصبح من الأهمية بمكان تجعل وجود مؤشر مستمر له في المجتمع القطري حاجة ضرورية، ومن خلال الدراسة التي يغطي هذا التقرير أبرز جوانبها تتوفر لنا الآن في قطر نقطة انطلاق لمراقبة تطور الثروة الاجتماعية ومؤشراتها في مجتمعنا وإمكانية مقارنتها مع أنماط التطور الاجتماعي عالمياً.

مقارنة نتائج مؤشرات الثروة الاجتماعية في قطر بين عامي تنفيذ المسح ترسم صورة إيجابية حول واقع الترابط والتكافل الاجتماعي بشكل عام ولكنها تبين منعطفات مهمة في المجتمع جديدة بالتوقف عندها ودراستها بشكل واف سعياً للوصول إلى أفضل السياسات والممارسات التي تضمن توثيق عرى الترابط الاجتماعي وتعزيز العلاقات الإيجابية بين مختلف مكونات المجتمع.

يتضح من النتائج المعروضة في القسم المعني بالثروة الاجتماعية التكافلية من هذا التقرير أن مؤشرات الترابط مع الدائرة الاجتماعية القريبة تبدو بشكل عام مطمئنة خاصة بالنسبة للقطريين والمقيمين، مازال المشاركون يعتبرون العائلة والأصدقاء مهمين جداً بالنسبة لهم، كذلك فإن الشعور بالانتماء للحي يبدو عالياً جداً، وبالنسبة للقطريين تزايد أهمية المجلس ومركزيته في الحياة الاجتماعية، وكذلك الترابط مع زملاء العمل والأصدقاء، ولكن النتائج من ناحية أخرى تشير إلى تدني نسبة العمال الذين يتناولون وجبات الطعام مع زملائهم والذين يخرجون إلى المتنزهات والمجمعات التجارية مما يشير إلى تنامي في انعزال العمال في بيئتهم وهذا يحتاج إلى معالجة لما تشكله هذه الممارسات الاجتماعية من شبكة أمان نفسية ومصدر لتبادل المعلومات والخدمات بين العمال الذين يقيمون بعيداً عن عائلاتهم في قطر، تشير النتائج إلى حاجة لتوفير المزيد من المتنزهات والمجمعات التجارية قرب الأماكن التي يقيم فيها العمال وتسهيل وصولهم إليها بالإضافة إلى تطوير التشريعات التي تشجع أرباب العمل على توفير متنفس اجتماعي للعمال خارج إطار السكن بما يتوافق مع الخصوصيات الاجتماعية وظروف المجتمع القطري بشكل عام.

في القسم الثاني من هذا التقرير والمخصص لمؤشرات الثروة الاجتماعية الجسرية نرى تنامياً في فرص التواصل بين القطريين والمقيمين في مكان العمل مما أثر على ما يبدو إيجاباً على نظرة القطريين للمقيمين بشكل عام، فكما يتضح من النتائج زادت ثقة القطريين بالمجموعات المختلفة من المقيمين وزاد قبولهم بأن يكون لهم مدير أو زميل عمل أو جار مقيم، لكن العكس كان صحيحاً بالنسبة للمقيمين حيث تدنت نسب القبول بالمدير والزميل والجار القطريين وإن كانت نسبة ثقة المقيمين بالقطريين شهدت تحسناً بين عامي الدراسة، ويفهم هذا النمط في النتائج بالنسبة لمكان العمل من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة القطرية خلال الخمس سنوات الماضية من قبيل زيادة أجور القطريين وزيادة دعم التقطير في الوظائف العامة وخاصة المناصب العليا، كما يفهم في سياق الوضع الاقتصادي من خلال زيادة التباين في الدخل بين القطريين والمقيمين مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، ولكن ذلك على ما يبدو لم يؤثر على عامل الثقة حيث تشير النتائج إلى أن ثقة القطريين والمقيمين بمن حولهم عموماً شهدت ارتفاعاً ملحوظاً سواءً عند السؤال عن الثقة في الناس بشكل عام أو عن الثقة في مجموعات عرقية مختلفة، ويبدو من ذلك أن تأثير العامل الاقتصادي اقتصر على علاقات الجيرة والعمل والتي تتأثر هي الأخرى بشكل مباشر بالوضع الاقتصادي ولكن الثقة الاجتماعية تمثل مستوى قيمياً أعلى من العلاقة وبالتالي شهد تحسناً بما يشير إلى أن التأثير السلبي على نظرة المقيم للقطري مؤقتة ومرتبطة بالظروف الاقتصادية وحسب، يذكر هنا أن نتائج العمال تشير إلى انخفاض في الثقة وهو مؤشر خطير آخر يضاف إلى ما توصلنا إليه في القسم الأول وينذر بتغير سلبي في الثروة الاجتماعية بالنسبة للعمال ويحتاج إلى دراسة متأنية لفهم أبعاد هذا التغير وتأثيراته.

أما فيما يتعلق بمؤشرات الثروة الاجتماعية المؤسسية فتشير النتائج إلى ثبات نسبة المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام إذا استثنينا مجالس الآباء والأمهات والتي تراجع نسب المشاركة فيها نتيجة تراجع دور المجالس بشكل عام في المدارس المستقلة، أما بالنسبة للثقة في الخدمات الحكومية فتشير النتائج إلى استمرار الثقة العالية في الشرطة والرعاية الصحية من قبل القطريين والمقيمين على حد سواء ويلاحظ ارتفاع في الثقة في التعليم يترافق مع التغييرات الهيكلية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في قطاع التعليم. وأخيراً تشير نتائج مؤشرات الثروة الاجتماعية المؤسسية إلى زيادة كبيرة في الثقة بمصادر المعلومات الغير رسمية مثل الإنترنت والمجالس والأحاديث مع الأصدقاء.

من خلال نتائج دراسة الثروة الاجتماعية نستشف أن التكافل والترابط والتناغم الاجتماعي عالٍ نسبياً إذا ما قورن بما ينتج عن نفس المؤشرات في دول أخرى وخاصة الغربية منها، ولكن ما يسترعي الانتباه هو تدني مؤشرات الثروة الاجتماعية بالنسبة للعمال بشكل عام والذي يحتاج إلى وقفة جادة لفهم أسباب تدني هذه المؤشرات وصياغة السياسات المناسبة للتعامل مع هذا الأمر، بالإضافة إلى ذلك فإن تدني مؤشرات انطباعات المقيمين عن القطريين في العمل والجيرة يبدو مقلقاً ولكن ارتفاع مؤشرات ثقة المقيمين في القطريين تدل على أن هذا التغيير السلبي لا يتعدى الآنية واللحظية المرتبطة بالظرف الاقتصادي حيث أن الدرجة الأعلى من القبول بالأخر والمرتبطة بالجانب القيمي وهي الثقة لم تتأثر سلباً بل على العكس تطورت بالإيجاب. هذه الدراسة تمثل انطلاقة لفهم ومراقبة الثروة الاجتماعية في قطر واستيعاب التطورات الاجتماعية المتلاحقة في هذه المرحلة المحورية من تاريخ قطر، وعليه يجب أن يلحق هذه الدراسة جهود متتالية لتحليل وتفسير هذه النتائج وتصميم البرامج والسياسات المناسبة لتنمية الثروة الاجتماعية في قطر كما يتم الاهتمام بتنمية الثروات الأخرى.

المنهجية

في هذا المسح، تضمن مجتمع الدراسة المُستهدف الأشخاص البالغين من العمر 18 سنة أو أكثر والذين يعيشون في وحدات سكنية في قطر أثناء فترة المسح. وعليه، فإن مجتمع الدراسة المستهدف استبعد أولئك الذين يعيشون في مؤسسات مثل ثكنات الجيش أو المستشفيات أو المساكن الطلابية أو السجون. تم تصميم إطار العينة في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بدعم من من المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء). في هذا الإطار، تم تسجيل كل الوحدات السكنية في قطر مع ذكر العنوان والمعلومات التي تحدد ما إذا كان الساكنون في هذه الوحدات السكنية من القطريين أم لا، وما إذا كانوا من المقيمين الموظفين أو من المقيمين العمال. فكما هو الحال في الدول الأخرى في منطقة الخليج العربي هناك مجموعتان مختلفتان من السكان في قطر: المواطنين والمقيمون، والفئة الأخيرة بدورها تتكون من مجموعتين مختلفتين هما: فئة الموظفين وتُسمى عادة بالمقيمين، وفئة العمال وتُسمى عادة العمّال. ونظرًا إلى أن القطريين والمقيمين يعيشون عادة في وحدات سكنية وأن العمال يعيشون في مناطق للسكن الجماعي (تُسمى عادة بمخيمات العمال)، تم استخدام عينات بتصاميم مختلفة بحسب مجموعة السكان فيها.

تصميم عينة القطريين والوافدين

توجد في دولة قطر سبع بلديات إدارية، وكل بلدية تضم عددًا من الأحياء وكل حيّ ينقسم إلى عدد من الحارات. في الإطار، كان هناك 72 حيًا و320 حارة. ولضمان حسن تمثيل مجتمع الدراسة في الأحياء. تم تصميم العينة بطريقة الاختيار النسبي الطبقي، حيث يتم اعتبار كل حيّ على أنه طبقة إحصائية واحدة. وسمح التوزيع النسبي باختيار كل طبقة داخل العينة بطريقة تضمن احتمالات متكافئة في الاختيار بين كل الطبقات. غير أننا نعرف من المسوحات السابقة أن نسب الاستجابة تتفاوت بين الأحياء. لذلك، حرصنا على عمل عينة أكبر في بعض الأحياء للتعويض عن نسبة الاستجابة المتدنية فيها.

في هذا المسح، اختير من كل أسرة شخص واحد ممن تزيد أعمارهم على 18 سنة لإجراء المقابلة معه. ووضع معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية طريقته الخاصة باختيار العينة بحيث تراعي

الثقافة الإسلامية في قطر³. وتتلخّص هذه الطريقة بما يلي: أولاً يسأل الشخص الذي يجري المقابلة المستجيب (أول شخص بالغ في الأسرة يتواصل معه الشخص الذي يجري المقابلة) عن عدد البالغين (18 سنة فما فوق) في الأسرة. وبناءً على الإجابة على هذا السؤال، يتم اتباع عدد من السيناريوهات المختلفة داخل الأسرة:

عدد البالغين = 1: يقوم الشخص الذي يجري المقابلة باختيار هذا البالغ بطبيعة الحال كمستجيب لإكمال المقابلة.

عدد البالغين = 2: يقوم الشخص الذي يجري المقابلة بعملية اختيار عشوائي بين المستجيب وبين الشخص البالغ الآخر.

عدد البالغين = 3: يتم اختيار المستجيب عشوائيًا بنسبة 33% وإذا لم يتم اختيار المستجيب فيتم الاختيار العشوائي بين أصغر وأكبر البالغين من بين البالغين الاثنين الآخرين.

عدد البالغين = 4: يتم اختيار المستجيب عشوائيًا بنسبة 25% وإذا لم يتم اختيار المستجيب فيتم الاختيار العشوائي بين أصغر البالغين وأكبرهم وبين ثاني أكبر البالغين من بين البالغين الثلاثة الآخرين.

عدد البالغين = 5 أو أكثر: يتم سؤال المستجيب سؤالاً آخرًا عن عدد الذكور في الأسرة، بعدها يتم الاختيار بطريقة عشوائية إما ذكر أو أنثى، وإذا كان عدد البالغين من الجنس الداخل في العينة أقل من 4 فيتم تطبيق طريقة الاختيار المتبعة لاثنتين أو ثلاثة بالغين في الأسرة. وإذا كان عدد البالغين 4 فأكثر فيتم سؤال المستجيب أن يذكر أسماء كل البالغين في الجنس المختار ويتم الاختيار العشوائي لواحد منهم.

³ يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه الطريقة وميزاتها عن غيرها من كتاب

Le, T. Kien, J. M. Brick, A. Diop, D. Alemadi. 2013. "Within Household Sampling Conditioning on Household Size." International Journal of Public Opinion Research. Vol 25: 1..

ينتج عن طريقة اختيار العينة هذه عينة ذات احتمالات صحيحة، حيث يكون لكل البالغين في الأسرة نفس الفرصة في دخول العينة وتكون احتمالية اختيار كل بالغ في الأسرة مساوية لمعكوس عدد البالغين بصرف النظر عن حجم الأسرة.

تصميم هيئة العمال

استنادًا إلى المعلومات حول عدد الأشخاص في مخيمات العمال، يُقسم إطار العمال إلى طبقات، ويتم عمل العينة بطريقة الاختيار النسبي الطبقي بهدف الحصول على عينات منفصلة من هذه الطبقات. وتضمن طريقة الاختيار النسبي أن تكون نسبة الأشخاص في كل طبقة هي ذاتها بين الإطار والعينة. ولاختيار العمال عشوائياً، تم استخدام تصميم عينة من عدة مراحل. يُعتبر كل مخيم عمالي على أنه وحدة عينة رئيسية، وكل غرفة في المخيم تُعتبر على أنها وحدة عينة ثانوية. في المرحلة الأولى، تم اختيار المخيم بطريقة احتمالية الاختيار المناسبة مع الحجم (أو PPS). ويعطي ذلك فرصاً مساوية لاختيار العمال كما يتيح اختيار عدد الأشخاص ذاته من كل مخيم لكل طبقة إحصائية. وفي المرحلة الثانية بعد اختيار المخيمات، يتم اختيار الغرفة بطريقة الاختيار المنهجي الدائري. ونظراً إلى أن العمال من البلد ذاته فهم يميلون إلى العيش في غرف متجاورة، ويساعد اختيار الغرف بالطريقة المنهجية في تخفيض فرص اختيار أشخاص من البلد ذاته، أي يزيد من التنوع في خصائص الأشخاص الداخلين في العينة. وكمرحلة أخيرة، يتم اختيار شخص واحد عشوائياً من كل غرفة.

ونظراً لعدم توفر معلومات في الإطار عن عدد الغرف وموقعها، يتم اختيار الغرف والشخص داخل كل غرفة خلال العمل الميداني وعلى زيارتين. أولاً، يتوجه مشرف (مع جهاز كمبيوتر) إلى المخيم المختار، ويسأل عند وصوله عن عدد الغرف في المخيم، ثم يبين له جهاز الكمبيوتر (باستخدام طريقة الاختيار المنهجي الدائري) أعداد الغرف المطلوب اختيارها. ولأن الغرف في المخيم غير مرقمة، يقوم المشرف بترقيم الغرف من اليسار إلى اليمين، بدءاً بالغرفة الأقرب إلى بوابة المخيم. وبعد اختيار الغرف، يدخل المشرف أسماء الأشخاص المشاركين في الغرفة فيختار جهاز الكمبيوتر اسماً من بينها⁴. بعد ذلك، يسأل المشرف

⁴ في بعض المخيمات، عدد الغرف يكون أقل من عدد المشاركين المستهدفين الذي تم تحديده خلال تصميم العينة. في هذه الحالة يستطيع المشرف اختيار شخصين من الغرفة الواحدة.

عن اللغة التي يتكلمها الشخص المختار ويضع ورقة لاصقة على باب الغرف المختارة ويغادر المخيم من دون إجراء مقابلة مع الشخص المختار.

أما ثانيًا، يتم تعيين شخص أو أشخاص يتحدثون لغة مناسبة لزيارة المخيم من أجل إجراء المقابلات مع الأشخاص المختارين فيه. وفي المخيم، يحدّد الشخص الذي سيجري المقابلة الغرف المختارة التي تحمل أوراقًا لاصقة، ثمّ يجري المقابلة مع الشخص الذي سبق واختاره المشرف في كلّ منها.

يكن السبب الرئيسي وراء الزيارتين للمخيم (واحدة من المشرف وواحدة من الشخص الذي سيجري المقابلة) في حلّ مشكلة الاختلاف في اللغات التي يتحدث بها ساكنوا المخيم. ففي العادة، ينحدر ساكنوا المخيم الواحد من عدّة بلدان ويتحدّثون عدّة لغات. وبالتالي، في حال عدم توفّر معلومات حول اللغة التي يتحدّثها الأشخاص المختارون في العينة، من غير الممكن إرسال شخص لإجراء المقابلات في المخيم يتكلم لغات كل الأشخاص المختارين في العينة، وجودة البيانات تتأثر سلباً في حال لم يكن المستجيب والشخص الذي يجري المقابلة يفهما بعضهما بسبب حاجز اللغة. أما السبب الثاني لإجراء زيارتين إلى المخيم يتعلّق بحراس البوابة، حيث أن المشرف يكون مدرباً جيداً على طريقة اللبس والتعاطي والحديث، وبالتالي يكون وجوده ضرورياً أحياناً لدخول المخيم عبر الأشخاص الذين يراقبون الدخول والخروج. وبصورة عامة، تزيد الزيارتان من الكلفة الميدانية ولكتهما ضرورتان لضمان جودة المسح.

مخيم العينة، بمدى الاستجابة ونسبة التغطية واختيار العينة

نظراً إلى أن القطريين يشكلون نسبة صغيرة من السكان (مقارنةً بالمقيمين والعمال)، نتج عن اختيار العينة النسبي عدد صغير من القطريين الذين دخلوا في العينة، ممّا أدّى إلى تدني دقة الدراسات التي تقوم على مجموعة القطريين وحدها. وإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة القطريين هي أكثر تنوعاً من المجموعتين الأخرين من حيث خصائص الأفراد والأسر (مثلاً: حجم الأسرة والدخل)، لذا يجب أن تكون عينة مجموعة القطريين أكبر حجماً من المجموعتين الأخرتين للوصول إلى درجة الدقة ذاتها. لهذه الأسباب، تمّ أخذ عينة أكبر لمجموعة القطريين (مقارنةً بالمجموعتين الأخرتين) من خلال العينة غير النسبية في هذا المسح. ويظهر الجدول التالي نتائج آخر تواصل بين من أجروا المقابلات وبين الأشخاص الذين تم اختيارهم في العينة لكل واحدة من الوحدات السكنية التي اختيرت للمشاركة في المسح.

جدول 1-5: الاستجابات بحسب كل مجموعة

الاستجابات	المسح الأول		المسح الثاني	
	الأسر	مخيمات العمال	الأسر	مخيمات العمال
مكتملة	1437	213	1,799	139
غير مكتملة	1185	22	1,664	15
مؤهلة	860	13	1,249	9
غير مؤهلة	325	9	415	6
نسبة الاستجابة	63.5%	94.2%	59%	93.9%

يظهر الصف الأخير من الجدول أعلاه نسب الاستجابة وهي النسبة بين عدد الاستجابات المكتملة والحجم الكلي للعينة بعد استبعاد غير المؤهلة: $RR1 = \frac{C}{C+E}$ حيث تكون C هي عدد الاستجابات المكتملة، و E عدد الاستجابات المؤهلة. في المسح الأول، ثمة 1,437 مقابلة مكتملة مع الأسر، من بينها 800 مع قطريين و637 مع مقيمين. وفي هذا المسح الأول أيضًا، ثمة 213 مخيمًا للعمال فيها 831 عاملًا مغتربًا أكملوا المقابلة. لذا، فإن عدد الاستجابات المكتملة للأسر والمخيمات العمالية هي 2,268، والحد الأقصى لهامش الخطأ في تصميم العينة بالنسبة المئوية هو +/- 3.5 نقاط مئوية. أما في المسح الثاني، ثمة 1,799 مقابلة مكتملة مع الأسر، من بينها 831 مع قطريين و968 مع مقيمين، وثمة 139 مخيمًا للعمال فيها 754 عاملًا مغتربًا أكملوا المقابلة. لذا، فإن عدد الاستجابات المكتملة للأسر والمخيمات العمالية في المسح الثاني هي 2,553، والحد الأقصى لهامش الخطأ في تصميم العينة بالنسبة المئوية هو +/- 3.1 نقاط مئوية.

يأخذ حساب أخطاء العينة في الحسبان تأثيرات التصميم (بمعنى، التأثيرات الناتجة عن الوزن والتقسيم الطبقي والمجموعات). أحد التفسيرات المحتملة لهامش الخطأ في اختيار العينة هو أنه إذا أُجري هذا المسح 100 مرة باستخدام نفس الأسلوب بالضبط فإن أخطاء اختيار العينة ستضمن "القيمة الحقيقية" في 95 مسحًا من أصل 100 مسح. يرجى ملاحظة أنه يمكن حساب أخطاء العينة في هذا المسح لأن العينة تعتمد على نظام اختيار العينة باحتمالات معلومة.

الوزن

يتم عمل الأوزان النهائية للبيانات عن طريق مكونات ثلاثة هي: الأوزان الأساسية التي تعكس احتمالات اختيار العينة، وعوامل التعديل لمراعاة عدم الاستجابة، والمعايرة لتعديل نتائج المسح، لتتماشى مع أعداد مجتمع البحث مجتمع الدراسة على أساس آخر تعداد سكاني.

إضافة إلى ذلك فإن تشذيب الوزن يستخدم نظرًا لأن الأوزان عالية التغير يمكن أن تسبب في تفاوت غير مرغوب فيه في التقديرات الإحصائية.⁵

الأوزان الأساسية

هذه الأوزان هي معكوس احتمالات الاختيار للوحدة في العينة. ونظرًا للاختيار المنهجي، فإن كل وحدة سكنية في المجموعة الواحدة (قطريون أو وافدون) وفي الحي ذاته لديها نفس الفرصة ليتم اختيارها في العينة، وإن الأوزان تعطى باستخدام المعادلة التالية:

$$W_{\text{base}}^{\text{housing unit}} = 1/p$$

حيث $W_{\text{base}}^{\text{housing unit}}$ هو الوزن الأساسي للوحدة السكنية، و p هو احتمالية الاختيار.

هذه الأوزان الأساسية للقطريين هي أقل من الأوزان الأساسية للوافدين بسبب اختيار حجم عينة أكبر للقطريين. ثم يتم تعديل الأوزان الأساسية بحسب عدد الأشخاص المؤهلين في الأسرة للوصول إلى الأوزان الأساسية على مستوى الأشخاص:

$$W_{\text{base}}^{\text{person}} = k * W_{\text{base}}^{\text{housing unit}}$$

حيث k هو عدد الأشخاص المؤهلين في الأسرة.

⁵ يمكن أن يقلل تشذيب الوزن من التفاوت ولكنه يزيد التحيز في التقديرات الإحصائية، ولهذا فإن تشذيب الوزن ينبغي أن يعمل به فقط في الحالات التي لها قيم وزن كبيرة جدًا. والهدف هو تخفيض المتوسط الكلي لمربعات الأخطاء. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في

Potter, F. (1990). A Study of Procedures to Identify and Trim Extreme Sampling Weights. Proceedings of the Section on Survey Research Methods, American Statistical Association, 1990, 225-230."

عوامل التعديل لعدم الاستجابة

إذا كانت الوحدات التي استجابت وتلك التي لم تستجب متشابهة في الأساس فيما يتعلق بالمواضيع الأساسية للبحث، فإنه يمكن تعديل الأوزان الأساسية لمراعاة عدم الاستجابة باستخدام هذه المعادلة:

$$W^{\text{person}} = \alpha W_{\text{base}}^{\text{person}}$$

حيث α تسمى عامل التعديل لعدم الاستجابة وهي تعتمد على احتمالية أن الشخص يمكن أن يكمل المسح⁶.

معايرة الوزن

يتم كذلك معايرة الأوزان لمواءمة النتائج بتقديرات مجتمع البحث. يمكن أن تساعد هذه المعايرة في تخفيض أثر عدم الاستجابة وعدم التغطية لإطار العينة. يستخدم معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية طريقة "ريكنج" في المعايرة لتعديل الأوزان بحيث تتوافق نسب الأوزان المعدلة في بعض الخصائص مع النسب المماثلة لمجتمع البحث.

وضع الاستبيان

تم تصميم الاستبيان لجمع المعلومات اللازمة المتعلقة بالدراسة. وكتبت الأسئلة باللغة الإنجليزية وتُرجمت إلى العربية من قبل مترجمين متخصصين. وبعد الترجمة، قام باحثون يجيدون اللغتين بطلاقة بالتحقق من النسخة العربية المترجمة، وتم اختبار الاستبيان داخليًا في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية. وهذا بدوره مكّن فريق المشروع من معرفة ما إذا كان المشاركون قادرين على فهم العبارة والإجابة على كافة الأسئلة، وكذلك قادرين على تحديد المحاذير الهامة التي تؤثر على الإجابة على الأسئلة.

بعد عمل التغييرات اللازمة على الاستبيان بناءً على هذا التدقيق الداخلي، تمّت برمجة الاستبيان في نظام CAPI وهو برنامج المقابلة الشخصية بمساعدة الكمبيوتر) باستخدام برنامج بليز (BLAISE). بعد

⁶ عملية تقيس الوزن هذه يطلق عليها عادة وزن النزعة، وهناك نقاش مستفيض حول هذه العملية في كتاب

Vareidian M. and G. Forsman (2003), Comparing propensity score weighting with other weighting methods: A case study on Web data" In Proceedings of the Section on Survey Statistics, American Statistical Association; 2003, CD-ROM

معالجة البرنامج تم إجراء مقابلة تجريبية مع عدد محدود من الأسر القطرية بهدف الحصول على معلومات قيمة من شأنها أن تحسن من صياغة الأسئلة وفئات الإجابة والمقدمات والفواصل وتعليمات الشخص الذي يجري المقابلة وطول مدة المقابلة. بناءً على كل هذه المعلومات تم وضع النسخة النهائية من الاستبيان وتمت برمجتها في نظام CAPI استعدادًا للعمل الميداني.

إدارة المسح

تم تطبيق المسح بصيغة نظام CAPI وهو طريقة جمع البيانات بمساعدة الكمبيوتر. يتلقى الشخص الذي يجري المقابلة تدريبًا تعريفيًا بنظام CAPI ويشارك في برنامج تدريبي يغطي أساسيات هذا النظام ومعايير تطبيق أدوات المسح، كما يُمنح المدرب أيضًا وقتًا للتدريب على أجهزة الحاسب الآلي المحمولة. وفي أثناء جمع البيانات، تستعين الإدارة بنظام مراقبة لضمان أن الأسئلة قد تم طرحها بالطريقة المناسبة وأن الإجابات قد تم تسجيلها بالطريقة الصحيحة. بعد جمع البيانات يتم دمج كل المقابلات الفردية ويتم تخزينها في ملف بيانات بليز واحد، بعدها يتم تنظيف هذه البيانات وتشفيرها وتخزينها على برنامج ستاتا (STATA) استعدادًا لتحليلها. بعد وزن الإجابات النهائية لتكييفها لاحتمالية الاختيار وعدم الاستجابة، يتم تحليل البيانات باستخدام ستاتا وهو برنامج إحصائي للعلوم الاجتماعية حيث يتم إجراء التحليل أحادي المتغير وثنائي المتغير ومتعدد المتغيرات.